

الجزء الثاني

من الرسالة

رواية

الربيع بن سليمان

عن

محمد بن إدريس الشافعي

o b e i k e n d i . c o m

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال : أنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٥١ - فإن قال قائل : ما دلَّ على هذا ؟

٥٥٢ - فإن النساء المباحات لا يحلُّ أن يُنكحَ منهن أكثر من أربعٍ ، ولو نكحَ خامسةً فُسيخَ النكاح . فلا تحيلُ منهن واحدة إلا بنكاح صحيح . وقد كانت الخامسة من الخلال بوجهٍ . وكذلك الواحدة ، بمعنى قول الله (وَأُحِيلَ لَكُمْ مِمَّا وَّرَاءَ ذَٰلِكُمْ) : بالوجه الذي أُحِيلَ به النكاح ، وعلى الشرط الذي أُحِلَّ به . لا مطلقاً .

٥٥٣ - فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرِّم عليه نكاح عمِّها ولا خالتها بكل حالٍ ، كما حرِّمَ الله أمهات النساء بكل حالٍ . فتكون العمَّةُ والحالة داخلتين في معنى من أُحِلَّ بالوجه الذي أُحِلَّ بها .

٥٥٤ - كما يحلُّ له نكاحُ امرأةٍ إذا فارقَ رابعةً : كانت العمَّةُ إذا فُورقتْ ابنتُ أخيها حلتُ .

الطعام المحرَّم (١)

٥٥٥ - وقال الله لنبيه (٢) (قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزُرٍ . فَإِنَّهُ رِجْسٌ ، أَوْ فِسْقًا أَوْ هَيْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) .

(١) العنوان زيادة من عندي .

(٢) لأنعام - ١٤٥ .

٥٥٦ - فاحتملت الآية معنيين : أحدهما : أن لا يحرم على طاهم أبدا إلا ما استثني الله .

٥٥٧ - وهذا المعنى الذى وُجِّهَ رجُلٌ مخاطباً به كان الذى يسبق إليه أنه لا يحرم غير ما سَمَى الله محرماً ، وما كان هكذا فهو الذى يقول له : أظهر المعاني وأعمشها وأغلبها ، والذى لو احتملت الآية معنى سواه كان هو المعنى الذى يلزم أهل العلم القول به ، إلا أن تأتي سنة النبي تدل على معنى غيره ، مما تحتمله الآية ، فيقول : هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى .

٥٥٨ - ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة إلا بدلالة فيها أو في واحد منهما . ولا يقال بخاص حتى تكون الآية تحتمل أن يكون أريد بها ذلك الخاص ، فأما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الآية .

٥٥٩ - ويحتمل قول الله (قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاهمين يطعمونه) : من شيء سئل عنه رسول الله دون غيره .

٥٦٠ - ويحتمل مما كنتم تأكلون . وهذا أولى معانيه استدلالاً بالسنة عليه ، دون غيره .

٥٦١ - أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة « أن النبي نهى عن كل ذي ناب من السباع » .

٥٦٢ - أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي قال « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » .

إمسالك المعتدة (١)

٥٦٣ - قال الله (٢) (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) .

٥٦٤ - فذكر الله أن على المتوفى عنهنَّ عِدَّةً ، وأنهنَّ إذا بَلَغْنَها
فَلَهُنَّ أَنْ يَفْعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، ولم يذكر شيئاً يُجْتَنَبُه
في العدة .

٥٦٥ - قال : فكان ظاهر الآية أن تمسك المعتدة في العدة عن
الأزواج فقط ، مع إقامتها في بيتها بالكتاب .

٥٦٦ - وكانت يُحتمل أن تمسك عن الأزواج ، وأن يكون عليها
في الإمساك عن الأزواج إمساك عن غيره ، مما كان مباحاً لها قبل العدة ،
من طيب وزينة .

٥٦٧ - فلما سنَّ رسول الله على المعتدة من الوفاة الإمساك عن الطيب
وغيره ؛ كان عليها الإمساك عن الطيب وغيره بفرض السنَّة . والإمساكُ
عن الأزواج والسُّكُنتي في بيت زوجها بالكتاب ثم السنَّة :

٥٦٨ - واحتملت السنَّة في هذا الموضع ما احتملت في غيره ، من أن
تكون السنَّة بيَّنت عن الله كيف إمساكها ، كما بينت الصلاة والزكاة
والحجَّ . واحتملت أن يكون رسول الله سنَّ فيما ليس فيه نصُّ حكم لله .

(١) العنوان زيادة من عندي .

(٢) البقرة - ٢٣٤ .

باب

العلل في الأحاديث

٥٦٩ - قال الشافعي : قال لي قائل : فإننا نجد من الأحاديث عن رسول الله أحاديث في القرآن مثلها نصاً ، وأخرى في القرآن مثلها جملة . وفي الأحاديث منها أكثر مما في القرآن ، وأخرى ليس منها شيء في القرآن ، وأخرى موصفة ، وأخرى مختلفة : ناسخة ومنسوخة . وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ . وأخرى فيها نهي لرسول الله . فتقولون : ما نهي عنه حرام ، وأخرى لرسول الله فيها نهي ، فتقولون : نهيه وأمره على الاختيار ، لا على التحريم . ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض ، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ، ثم يختلف قياسكم عليها ، وتتركون بعضها فلا تقيسون عليه . فما حجتكم في القياس وتركه ؟ ثم تفرقون بعد ، فنكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك وأضعف إسناداً منه ؟

٥٧٠ - قال الشافعي : فقلت له : كل ما سن رسول الله مع كتاب الله من سنة فهى موافقة كتاب الله في النص بمثله ، وفي الجملة بالتمييز عن الله ، والتمييز يكون أكثر تفسيراً من الجملة .

٥٧١ - وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله فبفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه .

٥٧٢ - وأما الناسخة والمنسوخة من حديثه فهى كما نسخ الله الحكم في كتابه بالحكم غيره من كتابه عامة في أمره ، وكذلك سنة رسول الله تُنسخ بسنته .

٥٧٣ - وذكرت له بعض ما كتبتُ في (كُنَابِي) قبلَ هذا من إيضاح ما وصفتُ .

٥٧٤ - فأما المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخٌ ولا أيها منسوخٌ ، فكلُّ أمره مونتَفِقٌ صحيحٌ ، لا اختلاف فيه .

٥٧٥ - ورسول الله عربي اللسان والدار ، فقد يقول القولَ عامًّا يُريد به العامُّ ، وعامًّا يريد به الخاصُّ ، كما وصفتُ لك في كتاب الله وستن رسول الله قبلَ هذا .

٥٧٦ - ويُسألُ عن الشيء فيجيب على قدر المسألة ، ويؤدِّي عنه المُخْبِرُ عنه الخبرَ مُتَقَصِّئًا ، والخبرَ مُختَصِرًا ، والخبرَ فيأتي ببعض معناه دون بعض .

٥٧٧ - ويُحدِّث عنه الرجلُ الحديثَ قد أدركَ جوابه ولم يدرك المسألة فيدلُّه على حقيقة الجواب ، بمعرفة السبب الذي يخرُجُ عليه الجوابُ .

٥٧٨ - ويسُنُّ في الشيء سنةً وفيها يخالفه أخرى ، فلا يُختلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين الآتين سنَّ فيهما .

٥٧٩ - ويسُنُّ سنةً في نصٍّ معناه ، فيحفظها حافظٌ ، ويسنُّ في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في معنى : سنةً غيرها ، لاختلاف الحالين ، فيحفظ غيره تلك السنة ، فإذا أدَّى كلُّ ما حفظَ رآه بعض السامعين اختلافًا ، وليس منه شيء مختلفٌ .

٥٨٠ - ويسنُّ بلفظٍ مخرجهُ عامٌ جامةً بتحريم شيءٍ أو بتحليله ، ويسنُّ في غيره بخلاف الجملة ، فتُسْتَدَلُّ على أنه لم يردَّ بما حرَّم ما أحلَّ ، ولا بما أحلَّ ما حرَّم .

٥٨١ - ولكلّ هذا نظيرٌ فيما كتبنا من جملِ أحكامِ الله .

٥٨٢ - ويسن السنة ثم ينسخها بسنته : ولم يدع أن يُبينَ كما نعلمُ النسخَ أو علمُ المنسوخ ، فحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله بعض الآخر ، وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طُلب .

٥٨٣ - وكلُّ ما كان كما وصفتُ أمضي على ما سنه : وفرق بين ما فرق بينه منه .

٥٨٤ - وكانت طاعته في تشعيبه على ما سنه واجبة ، ولم يُقل ما فرق بين كذا وكذا ؟

٥٨٥ - لأن قول « ما فرق بين كذا وكذا ؟ » فيما فرق بينه رسول الله : لا يعدو أن يكون جهلا من قاله ، أو ارتيابا شرّاً من الجهل ، وليس فيه إلا طاعة الله باتّباعه .

٥٨٦ - وما لم يوجد فيه إلا الاختلاف ، فلا يعدو أن يكون لم يُحفظ مُتتصفاً ، كما وصفتُ قبل هذا ، فيُعدّ مختلفاً ، ويغيب عنا من سبب تبينه ما علمنا في غيره ، أو وهما من محدّث .

٥٨٧ - ولم نجد عنه شيئاً مختلفاً فكشفتنا ، إلا وجدنا له وجهاً يختل به ألا يكون مختلفاً . وأن يكون داخل في الوجوه التي وصفت لك .

٥٨٨ - أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره ، بثبوت الحديث . فلا يكون الحديثان اللذان تُسبب إلى الاختلاف مُتكافيين ، فنصير إلى الأثبت من الحديثين .

٥٨٩ - أو يكون على الأثبت منهما دلالة من كتاب الله أو سنة نبيه ،

أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا ، فنصير إلى الذي هو أقوى وأولى أن
يُثبت بالدلائل .

٥٩٠ - ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج ، أو على أحدهما

دلالة بأحد ما وصفت : إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلائل .

٥٩١ - وما انتهى عنه رسول الله فهو على التحريم . حتى تأتي دلالة

عنه على أنه أراد به غير التحريم .

٥٩٢ - قال : وأما القياس على سُنَنِ رسول الله فأصله وجهان .

ثم يتفرع في أحدهما وجوه .

٥٩٣ - قال : وما هما ؟

٥٩٤ - قلت : إن الله تعبد . خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه بما سبق

في قضاائه أن يتعبد بهم به ولما شاء : لا معقب لحكمه فيما تعبد بهم به ، مما دلهم

رسول الله على المعنى الذي له تعبد بهم به ، أو وجدوه في الخبر عنه . لم

يُنزَل في شيء في مثل المعنى الذي له تعبد خاتمته . ووجب على أهل

العلم أن يسلكوه سبيل السنة ، إذا كان في معناها ، وهذا الذي يتفرع

تفرعاً كثيراً .

٥٩٥ - والوجه الثاني : أن يكون أحلّ فهم شيئاً جملة . وحرّم منه شيئاً

بعينه ، فيُحِلُّون الحلال بالجملة . ويحرّمون الشيء بعينه . ولا يتيسون

عليه على الأقلّ الحرام . لأن الأكثر منه حلال . والقياس على الأكثر

أولى أن يقاس عليه من الأقلّ .

٥٩٦ - وكذلك إن حرّم جملةً وأحلّ بعضها . وكذلك إن فرض

شيئاً وخصّ رسول الله التخفيف في بعضه .

٥٩٧ - وأما القياس فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار :

٥٩٨ — وأما أن نخالف حاديثنا عن رسول الله ثابتاً عنه ، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله .

٥٩٩ — وليس ذلك لأحد ، ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قولٌ يخالفها ، لأنه عماءٌ يخيلانها ، وقد يغفل المرءُ ويُخطئ في التأويل ،
٦٠٠ — قال : فقال لي قائل : فندلّ لي كلَّ صنيفٍ مما وصفت مثلاً ،
تجمع لي فيه الإتيان على ما سألتُ عنه ، بأمرٍ لا تُكثِرُ عليّ فأنسا ، وابدأُ
بالتاسخ والمنسوخ من سنن النبي ، واذكرُ منها شيئاً مما معه القرآن ، وإن
كررتُ بعض ما ذكرت ؟

٦٠١ — فقلت له : كان أول ما فرض الله على رسوله في القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة ، فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحلُّ لأحد أن يصلّي إلا إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسولُ الله ، فلمّا نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجّهه رسوله والناس إلى الكعبة ؛ كانت الكعبةُ القبلة التي لا يحلُّ لمسلم أن يستقبل المكتوبة في غير حالٍ من الخوف - غيرها . ولا يحلُّ أن يستقبل بيت المقدس أبداً .

٦٠٢ — وكلُّ ما كان حقاً في وقته ، بيت المقدس من حين استقبله النبي إلى أن حوّل عنه ؛ الحقُّ في القبلة ، ثم البيت الحرامُ الحقُّ في القبلة إلى يوم القيامة .

٦٠٣ — وهكذا كلُّ منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه .

٦٠٤ — قال : وهذا - مع إبانته لك التاسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة ؛ دليل لك على أن النبي إذا سنَّ سنةً حوّل الله عنها إلى غيرها ؛ سنَّ أخرى يصير إليها الناسُ بعد التي حوّل عنها ، لئلا يذهبَ على عامتهم التاسخ فيثبتون على المنسوخ .

٦٠٥ — ولئلا يُشبهَ على أحدٍ بأن رسول الله يسُنُّ فيكون

في الكتاب شيء يرى من جهل اللسان أو العلم بموقع السنة مع الكتاب أو إبانيتها معانيه ؛ أن الكتاب يَنْسَخُ سنة .

٦٠٦ - فقال : أفيمكن أن تخالف السنة في هذا الكتاب ؟

٦٠٧ - قلت : لا . وذلك لأن الله - جل ثناؤه - أقام على خلقه الحجّة من وجهين ، أصلهما في الكتاب : كتابه ثم سنة نبيه بفرضه في كتابه اتّباعها .

٦٠٨ - فلا يجوز أن يسنّ رسولُ الله سنةً لازمةً فتُنسخ . فلا يسن ما نسخها . وإنما يعرف الناسخ بالآخر من الأمرين . وأكثر الناسخ في كتاب الله إنما عرفَ بدلالة سنن رسول الله .

٦٠٩ - فإذا كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرّق بينه وبين منسوخه ، لم يكن أن تُنسخ السنة بقرآن إلا أحدث رسول الله مع القرآن سنة تنسخ سنته الأولى ، لتذهب الشبهة عن من أقام الله عليه الحجّة من خلقه .

٦١٠ - قال : أفرايت لو قال قائل : حيث وجدت القرآن ظاهراً عاماً ، ووجدت سنةً تحتل أن تُبَيِّنَ عن القرآن ، وتحتل أن تكون بخلاف ظاهره ؛ علمت أن السنة منسوخة بالقرآن ؟

٦١١ - فقلت له : لا يقول هذا عالم

٦١٢ - قال : ولم ؟

٦١٣ - قلت : إذا كان الله فرضَ على نبيه اتّباعَ ما أنزل إليه ، وشهد له بالهدى ، وفرضَ على الناس طاعته ، وكان اللسان - كما وصفتُ قبل هذا - محتبلاً للمعاني ، وأن يكون كتاب الله ينزل عاماً يراد به الخاص ، وخصوصاً يراد به العام ، وفرضاً جملةً بيّنته رسول الله ، فقامت السنة مع

كتاب الله هذا المقام ، لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ، ولا تكون السنة إلا تبعاً لكتاب الله بمثل تربيته ، أو مُبَيَّنَّةٌ مضمي ما أراد الله ، فهى بكل حال مُتَّبِعَةٌ لكتاب الله .

٦١٤ - قال : أفتوجدنى الحجة بما قلت فى القرآن ؟

٦١٥ - فذكرتُ له بعض ما وصفتُ فى كتاب (السنة مع القرآن) من أن الله فرض الصلاة والزكاة والحج ، فبين رسولُ الله كيف الصلاة وعددها ، ومواقيتها وسُنَنُها ، وفى كم الزكاة من المال ، وما يسقط عنه من المال ويثبتُ عليه ، ووقتها ، وكيف عملُ الحج ، وما يُجْتَنَبُ فيه ويباح .

٦١٦ - قال : وذكرتُ له قولَ الله (١) (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) و (٢) (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) وأن رسولَ الله لما سنَّ القَطْعَ على من بلغتْ سرقته رُبْعَ دينارٍ فصاعداً ، والجلدَ على الحُرِّينَ البِكَرِّينِ دونَ الثَّيِّبِينَ الحُرِّينَ والمَمْلُوكِينَ - دلَّت سنة رسول الله على أن الله أراد بها انحصارَ من الرِّئَاةِ والسَّرَاقِ ، وإن كان مَخْرَجُ الكلامِ عامًّا فى الظاهر على السراق والرِّئَاةِ .

٦١٧ - قال : فهذا عندى كما وصفت ، أفتجدُ حجةً على مَنْ رَوَى أن النبي قال « ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله ، فما وافقه فأنا قلتُه ، وما خالفه فلم أقلُّه » .

٦١٨ - فقلتُ له : ما روى هذا أحدٌ يثبتُ حديثه فى شيءٍ صَغُرَ ولا كَبُرَ ، فيقال لنا : قد ثبتَّ من روى هذا فى شيء .

(١) المائدة - ٣٨ .

(٢) النور - ٢ .

٦١٩ - وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل
مثل هذه الرواية في شيء .

٦٢٠ - قال : فهل عن النبي رواية بما قلتم ؟

٦٢١ - فقلت له : نعم .

٦٢٢ - أخبرنا سفيان قال : أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله
ابن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي قال : لا ألفيين أحدكم متكئا
على أريكته ، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه . فيقول :
لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه .

٦٢٣ - قال الشافعي : فقد ضيق رسول الله على الناس أن يردوا
أمره ، بفرض الله عليهم اتباع أمره .

٦٢٤ - قال : فأبين لي جملاً أجمع لك أهل العلم - أو أكثرهم -
عليه من سنة مع كتاب الله يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلاً على أن
الكتاب خاص وإن كان ظاهره عاماً .

٦٢٥ - فقلت له : نعم ، ما سمعتني حكيت في (كتابي) .

٦٢٦ - قال : فأعد منه شيئاً .

٦٢٧ - قلت : قال الله (١) : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ
الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ،
وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ، وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ
اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ

تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا .
وَاللَّهُ حَصِينًا مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كِتَابَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ .

٦٢٨ - قال : وذكر الله من حرم ثم قال (وأُحِلَّ لَكُمْ ما وراء ذلكم)
فقال رسول الله « لا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ
وَخَالَاتِهَا » فلم أعلم مخالفا في اتباعه .

٦٢٩ - فكانت فيه دالتان : دلالة على أن سنة رسول الله لا تكون
مخالفة لكتاب الله بحال ، ولكنها مستبينة عامة وخاصة .

٦٣٠ - ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ، فلا نعلم أحدا رواه
من وجه يصح عن النبي إلا أبا هريرة .

٦٣١ - قال : أفيحتمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافا لشيء
من ظاهر الكتاب ؟

٦٣٢ - قلت : لا ، ولا غيره .

٦٣٣ - قال : فما معنى قول الله (بَحْرُمْتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ)
فقد ذكر التحريم وقال (وَأُحِلَّ لَكُمْ ما وراء ذلكم) ؟

٦٣٤ - قلت : ذكر تحريم من هو حرام بكل حال ، مثل الأم
والبنت والأخت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت ، وذكر من
حرم بكل حال من النسب والرضاع ، وذكر من حرم من الجمع بينه ،
وكان أصل كل واحدة منهما مباحا على الأفراد ، قال (وَأُحِلَّ لَكُمْ
ما وراء ذلكم) يعني بالحال التي أحلها به .

٦٣٥ - ألا ترى أن قوله (وَأُحِلَّ لَكُمْ ما وراء ذلكم) بمعنى
ما أحل به ، لا أن واحدة من النساء حلال بغير نكاح يصح ، ولا أنه

يجوز نكاح خطامبة علي أربع ، ولا يجمع بين أختين ، ولا غير ذلك مما نهى عنه ؟

٦٣٦ - فذكرت له فرض الله في الوضوء ، ومسح النبي الخفيفين ، وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح .

٦٣٧ فقال : أفيتخالف المسح شيئاً من القرآن ؟

٦٣٨ - قلت : لا تخالفه سنة بحال .

٣٦٩ - قال : فما وجهه ؟

٦٤٠ - قلت : لما قال (١) (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) دلت السنة على أن من كان على طهارة ما لم يحدث فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض ، فكذلك دلت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على التوضئي ولا يخفى عليه لبسهما كامل الطهارة .

٦٤١ - وذكرت له تحريم النبي كل ذي ناب من السباع . وقد قال الله (٢) (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون مَيْتَةً أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً فإنه رجس ، أو فسقاً أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم) ثم سئمت ما حرم .

٦٤٢ - فقال : فما معنى هذا ؟

٦٤٣ - قلنا : معناه : قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً مما كنتم تأكلون إلا أن يكون ميتة وما ذكر بعدها . فأما ما تركتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون إلا ما سئمت الله ودلت السنة على أن

(١) البقرة - ٦

(٢) الأنعام - ١٤٥

حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِنْهُ مَا كُنْتُمْ تَحَرَّمُونَ ، لقول الله (١) (يُحِلُّ لَكُمْ الْفَاحِشَاتِ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) .

٦٤٤ - قال : وذكرتُ له قولَ الله (٢) (وَأُحِلَّ لِلَّهِ الْبَيْعُ وَحَرَّمَ الرِّبَا) وقوله (٣) (لَا تَتَّكِلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) ثم حرم رسول الله يهوذا : منها الدنانير بالدراهم إلى أجل ، وغيرها ، فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله ، فليس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله :

٦٤٥ - قال : فصحَّ لي معنى هذا بأجمع منه وأخصر :

٦٤٦ - فقلتُ له : لما كان في كتاب الله دلالة على أن الله قد وضع رسوله موضع الإبانة عنه ، وفرض على خلقه اتِّباع أمره ، فقال (وَأُحِلَّ لِلَّهِ الْبَيْعُ وَحَرَّمَ الرِّبَا) فإنما يعنى أحلَّ الله البيع إذا كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه أو على لسان نبيِّه ، وكذلك قوله (٤) : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) بما أحله الله به من النكاح ومِلْكِ اليمين في كتابه ، لا أنه أباحه بكل وجهٍ ، وهذا كلام عربي .

٦٤٧ - وقلتُ له : لو جاز أن تُترك سنةٌ مما ذهب إليه مَنْ جَهِل مكانَ السننِ من الكتاب - تُركَ ما وصفنا من المسح على الخُفَّينِ ، وإباحة كلِّ ما لزمه اسمُ بَيْعٍ ، وإحلالُ أن يُجمَعَ بين المرأة وعمِّها وخالِّتها ، وإباحة كلِّ ذى نابٍ من السباع وغير ذلك .

(١) الأعراف - ١٥٧ .

(٢) البقرة - ٢٧٥ .

(٣) النساء - ٢٩ .

(٤) النساء - ٢٤ .

٦٤٨ - ولجأز أن يقال : سنَّ النبيُّ ألاَّ يُقْطَعَ من لم تبلغْ سرقةً رُبْعَ دينارٍ قبل التَّزِيلِ ، ثم نزل عليه (١) (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ أَيْدِيَهُمَا) فمن لزمه اسم سرقة قُطِعَ .

٦٤٩ - ولجأز أن يقال : إنما سنَّ النبيُّ الرِّجْمَ على الشَّيْبِ حتى نزلت عليه (٢) (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) فَيَجْلِدُ الْبَكَرُ وَالشَّيْبُ ، ولا نرجمه .

٦٥٠ - وأن يقال في البيوع التي حرَّم رسولُ الله : إنما حرَّمها قبل التَّزِيلِ ، فلما أنزلت (٣) (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) كانت حلالة .
٦٥١ - والربا : أن يكون للرجل على الرجل الدينُ فَيَسْحِلُ فيقول : أتَقْضِي أم تُرْبِي ؟ فَيُؤَخِّرُ عنه ويزيده في ماله . وأشباه هذا كثيرة .

٦٥٢ - فمن قال هذا كان مُعْطِلاً لعامة سنن رسول الله . وهذا القول جهلٌ ممن قاله .

٦٥٣ - قال : أَجَلٌ .

٦٥٤ - وسنة رسول الله كما وصفت . ومن خالف ما قالت فيها ، فقد جمع الجهل بالسنة ، والخطأ في الكلام فيما يجهل .

٦٥٥ - قال : فاذا كُتِبَ سُنَّةٌ نُسِخَتْ بسنةٍ سِوَى هذا .

٦٥٦ - فقلت له : السنن الناسخة والمنسوخة مفرقة في مواضعها ، وإن رُدَّتْ طالت .

٦٥٧ - قال : فيكفي منها بعضها ، فاذا كرهه مختصراً بسببنا .

٦٥٨ - فقلت : أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

(١) المسألة - ٣٨ .

(٢) النور - ٢ .

(٣) البقرة - ٢٧٥ .

تعمرو بن حزم ، عن عبد الله بن واقد ، عن عبد الله بن عمير قال : « نهى رسول الله عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث » قال عبد الله بن أبي بكر : فذكرت ذلك لعميرة ، فقالت : صدق . سمعت عائشة تقول « دفّ^(١) ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان النبي ، فقال النبي : ادخروا ثلاث وتصدقوا بما بقي . قالت : فلما كان بعد ذلك قيل : يا رسول الله ، لقد كان الناس يذبحون بضحايهم ، يحملون منها الودك^(٢) ، ويتخذون الأسقية . فقال رسول الله : وما ذلك ؟ أو كما قال . قالوا : يا رسول الله ، نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال رسول الله : إنما نهيتكم من أجل الدأفة التي دفّت حضرة الأضحى ، فكسبوا وتصدقوا وادخروا » .

٦٥٩ - وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهرة قال : شهدت العيد مع علي بن أبي طالب ، فسمعت يقول : لا يأكلن أحدكم من لحم نسكته بعد ثلاث » .

٦٦٠ - أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال : قال رسول الله « لا يأكلن أحدكم من لحم نسكته بعد ثلاث » .

٦٦١ - أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال : سمعت أنس ابن مالك يقول : إنا لندبح ما شاء الله من ضحايانا ، ثم نتزود بمقيمتها إلى البصرة .

٦٦٢ - قال الشافعي : فهذه الأحاديث تجمع معاني ، منها : أن حديث علي عن النبي في النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وحديث عبد الله ابن واقد - مؤتفقان^(٣) عن النبي .

(١) دف : حضر . (٢) يحملون : يذبيحون . والودك : الدم .

(٣) مؤتفقان : لهجة أهل الحجاز ، وغيرهم يقولون متفقان .

۶۶۳ - وفيها دلالة على أن علياً سمع النهي من النبي ، وأن النهي بلغ عبد الله بن واقد .

۶۶۴ - ودلالة على أن الرخصة من النبي لم تبلغ علياً ، ولا عبد الله بن واقد ، ولو بآلتهمهما الرخصة ما حدثا بالنهي ، والنهي منسوخ . وترك الرخصة ، والرخصة ناسخة . والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ما نسخه .

۶۶۵ - وقول أنس بن مالك : كُنَّا نَهْبِطُ بِالْحَوْمِ الضُّحَايَا الْبَصْرَةَ - يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَنْسٌ سَمِعَ الرُّخْصَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ النَّهْيَ قَبْلَهَا . فَتَزَوَّدَ بِالرُّخْصَةِ وَلَمْ يَسْمَعْ نَهْيًا ، أَوْ سَمِعَ الرُّخْصَةَ وَالنَّهْيَ . فَكَانَ النَّهْيُ مَنْسُوخًا ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ .

۶۶۶ - فقال كل واحد من المختلفين بما علم .

۶۶۷ - وهكذا يجب على من سمع شيئاً من رسول الله ، أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع ، حتى يعلم غيره .

۶۶۸ - قال الشافعي : فلما حدثت عائشة عن النبي بالنهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . ثم بالرخصة فيها بعد النهي ، وأن رسول الله أخبر أنه إنما نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدأفة - كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره ، وسبب التحريم والإحلال فيه - حديث عائشة عن النبي : وكان على من علمه أن يصير إليه .

۶۶۹ - وحديث عائشة من أبسين ما يوجد في النسخ والمنسوخ من السنن .

۶۷۰ - وهذا يدل على أن بعض الحديث يخص ، فيحفظ بعضه دون بعض ، فيحفظ منه شيء كان أولاً ولا يحفظ آخراً . ويحفظ آخراً ولا يحفظ أولاً ، فيؤدى كل ما حفظ .

٦٧١ - فالرخصة بعدها في الإمساك والأكل والصدقة من لحوم الضحايا ؛ إنما هي لواحد من معنيين . لاختلاف الحالين .

٦٧٢ - فإذا دَفَّتِ الدَّافَةُ ثَبَتَ النِّهْيُ عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإذا لم تَدِفْ دافَةٌ فالرخصة ثابتةٌ . بالأكل ، والتزوّدِ . والادِّخارِ ، والصدقةِ .

٦٧٣ - ويحتملُ أن يكون النهيُّ عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخاً في كل حال ، فيُسمِّيكُ الإنسانُ من ضَحَائِيَّتِهِ ، ما شاء ويتصدق بما شاء .

وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْكٍ عن ابن أبي ذئبٍ عن المقْبُرِيِّ عن عبد الرحمن بن أبي سعيدٍ ، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قال « حُبِسْنَا يَوْمَ الخُدْقِ عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب بهيوى من الليل ، حتى كُنْهِمْنَا ، وذلك قول الله (١) (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَمَوِيًّا عَزِيزًا) قال : فدعا رسولُ الله بِالإِلاَّ ، فأمره فأقام الظُّهْرَ ، فصلاًها فأحسنَ صلاتها ، كما كان يصليها في وقتها . ثم أقام العصرَ فصلاًها كذلك . ثم أقام المغربَ فصلاًها كذلك ، ثم أقام العشاءَ فصلاًها كذلك أيضاً . قال : وذلك قبل أن أنزلَ الله في صلاة الخوف (٢) - فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا - . »

٦٧٥ - قال الشافعيُّ : فلما حكى أبو سعيدٍ أن صلاة النبي عامَ الخُدْقِ كانت قبل أن يُسَنزَلَ في صلاة الخوف - فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا - استدللنا على أنه لم يصل صلاة الخوف إلا بعدها ، إذ حضرها أبو سعيدٍ ،

وحكى تأخير الصلوات حتى خرج من وقت عامتها ، وحكى أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف .

٦٧٦ - قال : فلا تؤخر صلاة الخوف بحال أبداً عن الوقت إن كانت في حضر ، أو عن وقت الجمع في السفر - بخوف ولا غيره ، ولكن تصلى كما صلى رسول الله .

٦٧٧ - والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن من صلى مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع « أن طائفة صفت معه ، وطائفة وجاه العدو ، فصلى بالذين معه ركعة ، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصفوا وجاه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى ، فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم » .

٦٧٨ - قال : وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن غصن عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد ، عن صالح بن خوات بن جبير ، عن أبيه ، عن النبي : مثله .

٦٧٩ - قال : وقد روي أن النبي صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك .

٦٨٠ - وإنما أخذنا بهذا دونه ، لأنه كان أشبهه بالقرآن ، وأقوى في مكيدة العدو .

٦٨١ - وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في (كتاب الصلاة) وتركنا ذكر من خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث ، لأن ما خولفنا فيه منها : منسحق في كتبه .

ووجه آخر

٦٨٢ - قال الله تبارك وتعالى (١) (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا) .

٦٨٣ - فكان حَدَّ الزَّانِيَيْنِ بهذه الآية الحبس والأذى . حتى أنزل الله على رسوله حَدَّ الزَّانَا فقال (٢) ، (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) وقال في الإمام (٣) (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّهُ أَتَيْنَ بِهَا فِاحِشَةً فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) فتنسخ الحبس عن الزَّانَا ، وثبت عليهم الحدود .

٦٨٤ - ودل قول الله في الإمام (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) على فَرَقِ الله بين حَدِّ المماليك والأحرار في الزنا ، وعلى أن النصف لا يكون إلا من جلدٍ ، لأن الجلد بعددٍ ، ولا يكون من رجمٍ ، لأن الرجم إتيان على النفس بلا عدد ، لأنه قد يؤتى عليها برجمة واحدة ، وبألف وأكثر ، فلا نصف لما لا يُعلمُ بعددٍ ، ولا نصف للنفس ، فيؤتى بالرجم على نصف النفس .

٦٨٥ - واحتمل قول الله في سورة النور : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) أن يكون على جميع الزَّانَا الأحرار ،

(١) النساء - ١٥ ، ١٦ .

(٢) النور - ٢ .

(٣) النساء - ٢٥ .

وعلى بعضهم دون بعض ، فاستدلنا بسنة رسول الله - بأبي هو وأُمِّي - على من أريد بالمائة جلدة .

٦٨٦ - أخبرنا عبد الوهاب عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت أن رسول الله قال « خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر : جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب : جلد مائة والرجم » .

٦٨٧ - قال : فدل قول رسول الله « قد جعل الله لهن سبيلا » على أن هذا أول ما حد به الزناة ، لأن الله يقول « حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » .

٦٨٨ - ثم رجم رسول الله ما عيزاً ولم يجلده ، وامرأة الأسلمي ولم يجلدها ، فدانت سنة رسول الله على أن الجلد منسوخ عن الزانيين الثيبين .

٦٨٩ - قال : ولم يكن بين الأحرار في الزنا فرق إلا بالإحصان بالنيكاح وخلاف الإحصان به .

٦٩٠ - وإذا كان قول النبي « قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر : جلد مائة وتغريب عام » في هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الزانيين ، وحداً بعد الحبس ، وأن كل حد حد الزانيين ، فلا يكون إلا بعد هذا ، إذ كان هذا أول حد للزانيين .

٦٩١ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه « أن رجلين اختصما إلى رسول الله فقال أحدهما : يا رسول الله ، اقض بيننا بكتاب الله . وقال الآخر - وهو أفتقهما - أجل ، يا رسول الله : فاقض بيننا بكتاب الله ، وائذنا لي في أن أتكلم . قال : تكلم . قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا ، فزني

بامرأته ، فَأُنْحَبِرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرِّجْمَ ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية لى .
ثم لنى سألت أهل العلم ، فأخبرونى أن على ابنى جلد مائة وتغريب عام ،
ولنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله : والذى نفسى بيده لأقضين
بينكما بكتاب الله : أما غنمك وجاريتك فردت إليك . وجلد ابنه مائة
وغربه عاماً . وأمر أنيس الأسلمى أن يأتى امرأة الآخر ، فإن اعترفت
رجمها ، فاعترفت فرجمها .

٦٩٢ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر « أن النبى رجم يهوديين
زانيا » .

٦٩٣ - قال : فثبت جلد مائة والنسب على البكرين الزانيين ،
والرجم على الثيبين الزانيين .

٦٩٤ - وإن كانا من أريدا بالجلد فقد نسخ عنهما الجلد مع الرجم ،
وإن لم يكونا أريدا بالجلد ، وأريد به البكران ، فهما مخالفان للثيبين .

٦٩٥ - ورجم الثيبين بعد آية الجلد ، بما روى رسول الله عن الله .
وهذا أشبه معانيه وأولاهها به عندنا . والله أعلم .

وجه آخر

٦٩٦ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك « أن النبى
ركب فرسا فنصرع عنه ، فنجحش شقه الأيمن ، فصلى صلاة من
الصلوات وهو قاعد ، وصلينا وراءه قعودا . فلما انصرف قال : إنما جعل
الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا
رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد ،
وإذا ضل جالسا فصلوا جنوسا أجمعون .

٦٩٧ - أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها

قالت « صَلَّى رسولُ الله في بيته وهو شاكٍ فُصلي جالسا . وصلى وراءه قوم قياما : فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به . فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صَلَّى جالسا فصلوا جالسا » .

٦٩٨ - قال : وهذا مثل حديث أنس ، وإن كان حديث أنس مُفسَّرا وأوضح من تفسير هذا .

٦٩٩ - أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه « أن رسول الله خرج في مرضه ، فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس ، فاستأخر أبو بكر ، فأشار إليه رسولُ الله : أن كما أنت ، فجلس رسول الله إلى جنب أبي بكر ، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ، وكان الناس بصلاة أبي بكر .

٧٠٠ - وبه يأخذ الشافعي .

٧٠١ - قال وذكر إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة عن رسول الله وأبي بكر : مثل معنى حديث عروة « أن النبي صَلَّى قاعدا ، وأبو بكر قائما ، يصلي بصلاة النبي ، وهم وراءه قياما . »

٧٠٢ - قال : فلما كانت صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ، استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سَقَطَتِهِ عن الفرس ، قبل مرضه الذي مات فيه ، فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً ، والناس خلفه قياما ؛ ناسخةً لأن يجلس الناس بجلوس الإمام .

٧٠٣ - وكان في ذلك دليلٌ بما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس ، من أن الصلاة قائما إذا أطاها المصلي ، وقاعداً إذا لم يُطيق ، وأن ليس للمطيق القيام منفردا أن يصلي قاعدا .

٧٠٤ - فكانت سنة النبي أن صَلَّى في مرضه قاعدا ، ومن خلفه

قيامًا ، مع أنها ناسخة لسنة الأولى قبلها ، موافقةً لسنة في الصحيح والمريض .
وإجماع الناس : أن يصلي كل واحد منهما فرضه . كما يصلي المريض
خلف الإمام الصحيح قاعدا ، والإمام قائما .

٧٠٥ — وهكذا نقول : يصلي الإمامُ جالسا ، ومن خلفه من الأصحاء
قيامًا ، فيصلي كل واحد فرضه . ولو وُكِّلَ غيرَه كان حسنا .

٧٠٦ — وقد أُوهم بعض الناس فقال : لا يَتَوَسَّنْ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ
جَالِسًا ، واحتجَّ بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب الرواية عنه .
لا يثبت بمثله حجة على أحدٍ ، فيه « لا يَتَوَسَّنْ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا » .

٧٠٧ — قال : ولهذا أشباه في السنة من الناسخ والمنسوخ .

٧٠٨ — وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ، إن شاء الله .

٧٠٩ — وكذلك له أشباه في كتاب الله . فقد وصفنا بعضها في كتابنا
هذا وما بقي مفرق في أحكام القرآن والسنة في مواضعه .

٧١٠ — قال : فقال : فاذا ذكر من الأحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها
على ناسخ ولا منسوخ ، والحجة فيما ذهبت إليه منها دون ما تركت .

٧١١ — فقلت له : قد ذكرت قبل هذا : أن رسول الله صلى صلاة
الخوف يوم ذات الرقاع ، فصفت بطائفة ، وطائفة في غير صلاة بإزاء
العدو ، فصلى بالدين معه ركعة وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فوقفوا بإزاء
العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بها الركعة التي بقيت عليه ، ثم
ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم .

٧١٢ — قال : وروى ابن عمر عن النبي أنه صلى صلاة الخوف خلاف
هذه الصلاة في بعض أمرها ، فقال : صلى ركعة بطائفة ، وطائفة بينه وبين

العدو . ثم انصرفت الطائفة التي وراءه . فكانت بيده وبين العدو ، وجاءت الطائفة التي لم تُصلِّ معه . ففصل بينهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته ، وسلم ، ثم انصرفوا فمضوا معا .

٧١٣ - قال : وروى أبو عياش الزُّرِّيُّ أن النبي صَلَّى يومَ عُسفانَ ، وخالد بن الوليد بيده وبين القبلة ، فصَفَّ بالناس معه معا ، ثم ركع وركعوا معا . ثم سجداً فسجدت معه طائفة وحرسه طائفة . فلما قام من السجود سجد الذين حرسوه . ثم قاموا في صلاته .

٧١٤ - وقال جابر قريباً من هذا المعنى .

٧١٥ - وقد رُوِيَ مالا يَثْبُتُ مثله ، بخلافها كلها .

٧١٦ - فقال لي قائل : وكيف صرت إلى الأخذ بصلاة النبي يوم ذات

الرقاع دون غيرها ؟

٧١٧ - فقلت : أما حديثُ أبي عيَّاشٍ وجابرٍ في صلاة الخوف فكَذَلِكَ أقول ، إذا كان مثل السبب الذي صَلَّى له تلك الصلاة .

٧١٨ - قال : وما هو ؟

٧١٩ - قلتُ : كان رسولُ الله في ألف وأربعمائة ، وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيداً ، في صحراء واسعة ، لا يُطْمَع فيه لقلعة من معه ، وكثرة مَنْ مع رسول الله . وكان الأغلب منه أنه مأمون على أن يحمل عليه ، ولو حمل من بين يديه رآه ، وقد حُرِس منه في السجود ، إذ كان لا يُغَيَّب عن طَرَفِهِ .

٧٢٠ - فإذا كانت الحال بِقِلَّةِ العدو ، وبُعْدِهِ ، وأن لا حائل

دونه يَسْتَرُهُ ، كما وصفتُ . أمرتُ بصلاة الخوف هكذا .

٧٢١ - قال : فقال : قد عرفتُ أن الرواية في صلاة ذات الرقاع

لا تخالف هذا ، لاختلاف الحالين ، قال : فكيفما خالفت حديث ابن عمر ؟

٧٢٢ - فقلت له : رواه عن النبي نحوأت بن جببير ، وقال سهل بن أبي حنيفة بقریب من معناه ، وحفظ عن علي بن أبي طالب أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرب ، كما روى نحوأت بن جببير عن النبي ، وكان نحوأت متقدماً الخوف ليلة الهرب ، كما روى نحوأت بن جببير عن النبي وكان نحوأت متقدماً الصبح والسن .

٧٢٣ - فقال : فهل من حجة أكثر من تقدم صحبتيه ؟

٧٢٤ - فقلت : نعم ، ما وصفت فيه من الشبهه بمعنى كتاب الله .

٧٢٥ - قال : فأين يوافق كتاب الله ؟

٧٢٦ - قلت : قال الله (١) (وإذا كنتم فيهم فأقمتم الصلوة فليقيم طائفة منهم معك ، وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا تجدوا فلْيَكُونُوا مِنْ ورائكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم ، وأسلحتهم ، ود التدين كفروا ليو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ، ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم ، وأخذوا حذركم) .

٧٢٧ - وقال (٢) (فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلوة ، إن الصلوة

كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) يعنى - والله أعلم - فأقيموا الصلوة كما كنتم تصلون في غير الخوف .

٧٢٨ - فلما فرق الله بين الصلوة في الخوف وفي الأمن ، حياة

لأهل دينه أن ينال منهم عدوهم غيرة ، فتشعبتينا حديث خوات بن جبير ، والحديث الذي يخالفه ، فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في الحذر منه : وأحرى أن تتكافأ الطائفتان فيها .

٧٢٩ - وذلك أن الطائفة التي تصلى مع الإمام أولاً محروسة بطائفة في غير صلاة ، والحارس إذا كان في غير صلاة كان متفرغاً من فرض الصلاة ، قائماً وقاعداً ، ومنحرفاً يمينا وشمالاً ، وحاملاً إن حمّل عليه ، ومتكلماً إن خاف عجمامة من عدوه ، ومقاتلاً إن أمكنته فرصة ، غير تحول بينه وبين هذا في الصلاة ، ويخفف الإمام بمن معه الصلاة إذا خاف جملة العدو : بكلام الحارس .

٧٣٠ - قال : وكان الحق للطائفتين معا سواء ، فكانت الطائفتان في حديث خوات سواء ، تحرس كل واحدة من الطائفتين الأخرى ، والحارسة خارجة من الصلاة ، فتكون الطائفة الأولى قد أعطت الطائفة التي حرستها مثل الذي أخذت منها ، فتحرستها خاسية من الصلاة ، فكان هذا عدلاً بين الطائفتين .

٧٣١ - قال : وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن جبير على خلاف الحذر ، تحرس الطائفة الأولى في ركعة ، ثم تنصرف المحروسة قبل تكتمل الصلاة ، فتحرس ، ثم تصلى الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ، ثم يقضيان جميعاً ، لا حارس لهما ، لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام ، وهو وحده ، ولا يغني شيئاً ، فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيدة .

٧٣٢ - وقد أخبرنا الله أنه فرق بين صلاة الخوف وغيرها ، نظراً لأهل دينه ، أن لا ينال منهم عدوهم غيرة ، ولم تأخذ الطائفة الأولى من الآخرة مثل ما أخذت منها .

٧٣٣ - ووجدتُ اللهَ ذَكَرَ صَلَاةَ الإِمَامِ وَالطَّائِفَتَيْنِ مَعًا ، وَلَمْ يَذْكَرْ عَلَى الإِمَامِ وَلَا عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قِضَاءً ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حَالَ الإِمَامِ وَمَنْ خَلْفَهُ فِي أَنَّهُمْ يُخْرَجُونَ مِنَ الصَّلَاةِ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِمْ - سِوَاهُ .

٧٣٤ - وَهَكَذَا حَدِيثُ خَوَاتِمٍ ، وَخِلَافُ الْحَدِيثِ الَّذِي يُخَالِفُهُ .

٧٣٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَقَالَ : فَهَلْ لِلْحَدِيثِ الَّذِي تَرَكْتِ وَجْهَ غَيْرِ

مَا وَصَفْتِ ؟

٧٣٦ - قُلْتُ : نَعَمْ ، يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا جَازَ أَنْ تُفَصِّلَتِي صَلَاةَ الْخَوْفِ عَلَى خِلَافِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ الْخَوْفِ - جَازَ لَهُمْ أَنْ يَصَلُّوهَا كَيْفَ مَا تَيَسَّرَ لَهُمْ ، وَبِقَدْرِ حَالَاتِهِمْ وَحَالَاتِ الْعِدْوِ ، إِذَا أَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ، فَاخْتَلَفَ صَلَاتُهُمْ ، وَكَلَّمَهَا مُجْزِئَةً عَنْهُمْ .

وجه آخر من الاختلاف

٧٣٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ لِي قَائِلٌ : قَدْ اخْتَلَفَ فِي التَّشْهِدِ :

فَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ « أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّشْهِدَ كَمَا يَعْلَمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ » فَقَالَ فِي مَبْتَدَأِهِ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » فَبَأَى التَّشْهِدَ أَخَذَتْ ؟

٧٣٨ - فَقُلْتُ : أَخْبَرْنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ عُرْوَةَ ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ النَّاسَ التَّشْهِدَ ، يَقُولُ : قُولُوا « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّاكِيَاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ . السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ . أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »

٧٣٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ هَذَا الَّذِي عَلَّمَنَا مِنْ سَبَقَتْنَا بِالْعِلْمِ مِنْ

فتنهائنا صغاراً ، ثم نسمعناه بإسناد وسعنا ما خالفه ، فلم نسمع إسناداً
في التشهد ... يخالفه ولا يوافقته ... أثبت عندنا منه ، وإن كان غيره ثابتاً .

٧٤٠ - فكان الذي نَدُّهُبُ إليه أن عمرَ لا يعلمُ الناسَ على المنبرِ بين
ظَهْرَآئِي أصحابِ رسولِ الله ، إلاَّ على ما علمهم النبي .

٧٤١ - فلما انتهى إلينا من حديث أصحابنا حديث يُشَدِّتُهُ عن النبي ،
صرنا إليه وكان أولى بنا .

٧٤٢ - قال : وما هو ؟

٧٤٣ - قلت : أخبرنا الثقة ؛ وهو يحيى بنُ حَسَّانَ ؛ عن الليث بن
سعدٍ ، عن أبي الزبير المكيِّ ، عن سعيد بن جبير وطاوسٍ ، عن ابن
عباسٍ أنه قال « كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن . فكان
يقول : التحياتُ المباركاتُ ، الصلواتُ الطيباتُ لله . سلامٌ عليك أيُّها
النبي ورحمةُ الله وبركاته . سلامٌ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين أشهد أن
لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » .

٧٤٤ - قال الشافعي : فقال : فأنتي تَرَى الروايةَ اختلفت فيه عن
النبي ؟ فَرَوَى ابنُ مسعودٍ خلافَ هذا ، وروى أبو موسى خلافَ هذا ،
وجابرٌ خلافَ هذا . وكلُّها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ، ثم
علمَ عمرُ خلافَ هذا كله في بعض لفظه ، وكذلك تشهد عائشة . وكذلك
تشهد ابن عمر ، ليس فيها شيء إلا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه ،
وقد يزيد بعضها الشيء على بعض .

٧٤٥ - فقلت له : الأمر في هذا بيِّنٌ .

٧٤٦ - قال : فأبينه لي ؟

٧٤٧ - قلت : كلُّ كلامٍ أُريدَ به تعظيمُ الله ، فعلمهم رسولُ الله ،

فلعله جعل يُعَلِّمُهُ الرجل فيحفظه ، والآخر فيحفظه . وما أخذ حفظاً فأكثر ما يُحْتَسِرُ فيه منه إحالة المعنى ، فلم تكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلافُ شيءٍ من كلامه يحيل المعنى فلا تَسَعُ إحالته .

٧٤٨ - فاعل النبي أجاز لكل امرئٍ منهم كما حفظ ، إذ كان لا معنى فيه يحيل شيئاً عن حكمه . ولعلَّ من اختلفت روايته واختلفت شهادته ، إنما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا ، وعلى ما حضروهم وأجيز لهم .

٧٤٩ - قال أفتجد شيئاً يدل على إجازة ما وصفت ؟

٧٥٠ - فقلت : نعم .

٧٥١ - قال : وما هو ؟

٧٥٢ - قلت : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة ، عن عبد الرحمن ابن عبد القاري قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول « سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان النبي أقرأنيها ، فكادت أعجل عليه ، ثم أمهنته حتى انصرف ، ثم لببته بردائه ، فجيئت به إلى النبي ، فقلت : يا رسول الله ، إنى سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها . فقال له رسول الله : أقرأ ، فقرأ القراء التي سمعته يقرأ . فقال رسول الله : هكذا أنزلت . ثم قال لي : أقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقراءوا ما تيسر » .

٧٥٣ - قال : فإذا كان الله لرأفته بخاقه أنزل كتابه على سبعة أحرف ، معرفة منه بأن الحفظ قد ينزل ، ليحل لهم قراءته وإن اختلف اللفظ فيه ، ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى ؛ كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحيل معناه .

٧٥٤ - وكل ما لم يكن فيه حكم ، فاختلف اللفظ فيه لا يحيل معناه .

٧٥٥ — وقد قال بعضُ التابعين : لقيتُ أناساً من أصحاب رسول الله ، فاجتمعوا في المعنى ، واختلفوا على في اللفظ ، فقلت لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأس ما لم يحيل المعنى .

٧٥٦ — قال الشافعي : فقال : ما في التشهد إلا تعظيمُ الله ، وإني لأرجو أن يكون كل هذا فيه واسعاً ، وأن لا يكون الاختلاف فيه إلا من حيث ذكرت . ومثل هذا - كما قلت - يمكن في صلاة الخوف ، فيكون إذا جاء بكمال الصلاة على أي الوجوه روي عن النبي أجزأه ، إذ خالف الله بينها وبين ما سواها من الصلوات ، ولكن كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي في التشهد ، دون غيره ؟

٧٥٧ — قلت : لَمَّا رأيتُه واسعاً ، وسمعتُه عن ابن عباس صحيحاً ، كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره ، فأخذت به ، غير مُعَنَّفٍ لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله .

اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله

٧٥٨ — أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل . ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا شيئاً منها غائباً بناجزٍ » .

٧٥٩ — أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضلَ بينهما » .

٧٦٠ — أخبرنا مالك عن حميد بن قيس ، عن مجاهد ، عن ابن عمر أنه

قال « الاينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما . هذا عهدنا
نبيينا إلينا . وعهدنا إليكم » .

٧٦١ - قال الشافعي : وروى عثمان بن عفان وعباد بن الصامت

عن رسول الله النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب ، يداً بيد .

٧٦٢ - قال الشافعي : وهذه الأحاديث نأخذ . وقال بمثل معناها

الأكابر من أصحاب رسول الله ، وأكثر المفتين بالبلدان .

٧٦٣ - أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول :

سمعت ابن عباس يقول : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي قال : « إنما الربا
في التسمية » .

٧٦٤ - قال : فأخذ بهذا ابن عباس ونحوه من أصحابه : المكيين وغيرهم .

٧٦٥ - قال : فقال لي قائل : هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله .

٧٦٦ - قلت : قد يحتملُ خلافها وموافقتها .

٧٦٧ - قال : وبأي شيء يحتمل موافقتها .

٧٦٨ - قلت : قد يكون أسامة سمع رسول الله يُسأل عن الصنفين

المختلفين : مثل الذهب بالورق ، والتمر بالحنطة ، أو ما اختلف جنسه
مُتفاضلاً يداً بيد ، فقال « إنما الربا في التسمية » أو تكون المسألة سبقتهم
بهذا وأدرك الجواب ، فروى الجواب ، ولم يحفظ المسألة ، أو شك فيها ،
لأنه ليس في حديثه ما ينسب هذا عن حديث أسامة . فاحتمل موافقتها لهذا .

٧٦٩ - فقال : فإسم قلت يحتملُ خلافها ؟

٧٧٠ - قلت : لأن ابن عباس الذي رواه ، وكان يذهب فيه غير هذا

المذهب ، فيقول : لا ربا في بيع يداً بيد ، إنما الربا في التسمية .

٧٧١ - فقال : فما الحُجَّةُ إن كانت الأحاديثُ قبله مخالفةً ؟

في تركه إلى غيره ؟

٧٧٢ - فقلتُ له : كلُّ واحدٍ من رَوَى خلافَ أسامة ، وإن لم يكن

أشهرَ بالحفظ للحديث من أسامة ، فليس به تقصير عن حفظه . وعثمانُ بن

عفان . وعبيدةُ بن الصامت أشدُّ تَقَدُّمًا بالمسِّنِّ والصحابة من أسامة .

وأبو هريرة أسنُّ وأحفظُ من رَوَى الحديث في دهره .

٧٧٣ - ولما كان حديثُ اثنين أولى في الظاهر بالحفظ وبأن يُسْنَى عنه

الغَاطِطُ من حديثٍ واحدٍ ، كان حديثُ الأكثرِ ، الذي هو أشبهُ أن

يكون أولى بالحفظ من حديثٍ من هو أحدثُ منه ، وكان حديثُ خمسةٍ

أولى أن يُصار إليه من حديثٍ واحدٍ .

وجه آخر

بما يُعَدُّ مختلفًا وليس عندنا بمختلف

٧٧٤ - أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن العجلان ، عن عاصم بن

مُحَمَّدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ :

« أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَكْبَرُ لِلْأَجْرِ ، أَوْ أَكْبَرُ لِأَجْوَرِكُمْ » .

٧٧٥ - أخبرنا سفيانُ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كُنَّ

النساء من المؤمنات يُصَلِّينَ مع النبي الصبح ، ثم ينصرفن وهن مُتَلَفِّعَاتُ

بِمُرُوطِهِنَّ ، مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ » .

٧٧٦ - قال : وذكرَ تَغْلِيصَ النبي بالفَسَجِ سهلُ بن سَعْدٍ وزيدُ

ابن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله ، شبيهةً بمعنى عائشة ؟

٧٧٧ - قال الشافعي : قال لي قائل : نحن نرى أن نسفيرَ بالنجر ،
اعتماداً على حديث رافع بن خديج ، وَتَزَعُمُ أَنْ الْفَضْلَ فِي ذَلِكَ . وَأَنْتَ
تَرَى أَنْ جَائِزاً لَنَا إِذَا اخْتَلَفَ الْحَدِيثَانِ أَنْ نَأْخُذَ بِأَحَدِهِمَا ، وَنَحْنُ نَعْتَدُ هَذَا
مُخَالَفاً لِلْحَدِيثِ عَائِشَةَ .

٧٧٨ - قال : فقلتُ له : إن كان مخالفاً لحديث عائشة فكان الذي
يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة دونه ، لأن أصل ما نبى نحن وأنتم
عليه : أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره ، إلا
بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا .

٧٧٩ - قال : وما ذلك السبب ؟

٧٨٠ - قلتُ : أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله ، فإذا أشبهه
كتاب الله ، كانت فيه الحجة .

٧٨١ - قال : هكذا نقول .

٧٨٢ - قلنا : فإن لم يكن فيه نصّ كتاب الله ، كان أولاهما بنا
الأثبتَ منهما ، وذلك أن يكون من رواه أعرفَ إسناداً ، وأشهرَ بالعلم
وأحفظَ له ، أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر ،
والذي تركنا من وجهٍ ، فيكون الأكثرُ أولى بالحفظ من الأقل ، أو يكون
الذي ذهبنا إليه أشبهَ بمعنى كتاب الله ، أو أشبهَ بما سواهما من سُنَنِ رَسُولِ
الله ، أو أولى بما يعرفُ أهل العلم ، أو أصح في القياس ، والذي عليه
الأكثر من أصحاب رسول الله .

٧٨٣ - قال : وهكذا نقولُ ويقولُ أهل العلم .

٧٨٤ — قلتُ : فحديث عائشة أشبهه بكتاب الله ، لأن الله يقول (١)
(حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) فإذا حَسَلَ الوقت فأولى
المصلين بالمحافظة المُقدِّمُ الصلاة .

٧٨٥ — وهو أيضا أشهرُ رجالا بالثقة ، وأحفظُ ، ومع حديث عائشة
ثلاثةٌ كُلُّهم يَرُوون عن النبيِّ مثلَ معنى حديث عائشة : زيدُ بن ثابتٍ ،
وسهلُ بن سعد .

٧٨٦ — وهذا أشبهه بِسُنتِ النبي من حديث رافع بن خديج .

٧٨٧ — قال : وأىُّ سننٍ ؟

٧٨٨ — قلتُ : قال رسول الله « أوَّلُ الوقتِ رضوانُ الله ، وآخره
عفوُ الله » .

٧٨٩ — وهو لا يُؤثِّرُ على رضوان الله شيئا ، والعفو لا يَحتمَلُ إلا
معنيتين : عفوٌ عن تقصير ، أو توسعة . والتوسعة تشبه أن يكون الفضلُ
في غيرها ، إذا لم يُؤمر بترك ذلك الغير الذي وَسَّعَ في خلافها .

٧٩٠ — قال : وما تُريدُ بهذا ؟

٧٩١ — قلتُ : إذ لم نُؤمَرْ بترك الوقتِ الأول ، وكان جائزا أن
نصلي فيه وفي غيره قبله ، فالفضلُ في التقديم والتأخير تَقْصِيرٌ « وَسَّعَ » .

٧٩٢ — وقد أبان رسولُ الله مثلَ ما قلنا ، وسُئِلَ : أىُّ الأعمالِ
أفضلُ ؟ فقال : الصلاة في أول وقتها .

٧٩٣ — وهو لا يَدَعُ موضعَ الفضل ، ولا يأمر الناس إلا به .

(١) البقرة - ٢٣٨ .

٧٩٤ - وهو الذى لا يجهله عالم : أى أن تقديم الصلاة في أول وقتها
أولى بالفضل ، لما يعرضُ للأدَمِيِّين من الأشغال والنسيان والعِلالِ .

٧٩٥ - وهذا أشبهُ بمعنى كتاب الله .

٧٩٦ - قال : وأين هو من الكتاب ؟

٧٩٧ - قلت : قال الله (١) (حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى) ومن قدّم الصلاة في أول وقتها ، كان أولى بالمحافظة عليها من
أخرها عن أول الوقت .

٧٩٨ - وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم ، وفيها تطوعوا به ، يؤمّرون
بتعميله إذا أمكن ، لما يعرض للأدَمِيِّين من الأشغال والنسيان والعِلالِ ،
الذى لا يجهله العقول .

٧٩٩ - وإن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر ، وعمر ،
وعثمان ، وعلى بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وأبي موسى الأشعري ،
وأنس بن مالك وغيرهم - مثبت .

٨٠٠ - فقال : فإن أبا بكر وعمر وعثمان دخلوا في الصلاة مُغْتَسِلِينَ ،
وخرجوا منها مسفرين ، بإطالة القراءة .

٨٠١ - فقلت له : قد أطلوا القراءة وأوجزوها ، والوقت في الدخول ،
لا في الخروج من الصلاة ، وكلّهم دخل مغتسلا وخرج رسول الله منها
مغتسلا .

٨٠٢ - فخالفت الذى هو أولى بك أن تصير إليه ، مما ثبت عن
رسول الله ، وخالفتهم فقلت : يدخل الداخل فيها مسفرا ، ويخرج

مسفراً ، ويوجز القراءة ، فخالفتهم في الدخول ، وما احتججت به من طول القراءة ، وفي الأحاديث عن بعضهم أنه خرج منه مغكلاً .

٨٠٣ - قال : فقال : أفتسعدُ خبرَ رافعٍ يخالف خبرَ عائشة ؟

٨٠٤ - فقلت له : لا .

٨٠٥ - فقال : فبأيِّ وجهٍ يوافقهُ ؟

٨٠٦ - فقلتُ : إن رسول الله لما حضَّ الناس على تقديم الصلاة ،

وأخبر بالفضل فيها - احتتمل أن يكون من الراغبين مَنْ يقدّمها قبل الفجر الآخر ، فقال « أسفروا بالفجر » يعني : حتى يتبَيَّنَ الفجر الآخرُ مُعْتَرِضاً .

٨٠٧ - قال : أفيتَحْتَمِلُ معنَى غير ذلك ؟

٨٠٨ - قالتُ : نعم ، يحتمل ما قلت ، وما بين ما قلنا وقلت ، وكلٌّ

معنى يقع عليه اسم « الإسفار » .

٨٠٩ - قال : فما جعلَ معناكُمْ أوَّلِي من معنانا ؟

٨١٠ - فقلتُ : بما وصفتُ من التأويل ، وبأن النبي قال : « هما

فجران ، فأما الذي كأنه ذنَّبُ السَّرْحانِ (١) فلا يُحِلُّ شيئاً ، ولا يُحرِّمُهُ .

وأما الفجر المتعرضُ فيُحِلُّ الصلاةَ ويحرِّمُ الطعامَ » يعني على من أراد الصيام .

وجه آخر مما يُعَدُّ مختلفاً

٨١١ - أخبرنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن

أبي أيوب الأنصاري أن النبي قال « لاتَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ ، ولا تستدبروها

لغايظ أو بول ، ولكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا » قال أبو أيوب : فقَدِمْنَا الشام

فوجدنا مراحيضَ قد صُنِعَتْ ، فننحرف ونستغفرُ الله .

(١) السرحان : الذئب ، وقيل الأسد .

٨١٢ - أخبرنا مالك^{*} عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ،
عن عمته واسع بن حبان ، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول « إن ناسا
يقولون : إذا فعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس . فقال
عبد الله : لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله على لسنتين
مستقبلا بيت المقدس لحاجته » .

٨١٣ - قال الشافعي : أدب رسول الله من كان بين ظهرانيه ،
وهم عرب ، لا مغتسلات لهم ، أو لأكثرهم في منازلهم ، فاحتمل أدبه
لهم معنيين :

٨١٤ - أحدهما : أنهم إنما كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء ،
فأمرهم ألا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها ، لسعة الصحراء ، ولخفة المؤنة
عليهم ، لسعة مذاهبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة
الإنسان من غايط أو بول ، ولم يكن لهم مرفق في استقبال القبلة ولا
استدبارها أوسع عليهم من توقى ذلك .

٨١٥ - وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن
مصلتي ، يرى عوراتهم مقبلين ومدبرين ، إذا استقبل القبلة ، فأمرُوا أن
يُكبروا قبلة الله ، ويستروا العورات من مصلتي إن صلى حيث يراهم .
وهذا المعنى أشبه معانيه ، والله أعلم .

٨١٦ - وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في صحراء
لغائط أو بول ، لئلا يتغوط أو يُبال في القبلة ، فتكون قنطرة بذلك ،
أو من ورائها ، فيكون من ورائها أذى للمصلين إليها .

٨١٧ - قال : فسمع أبو أيوب ماحكى عن النبي جملة ، فقال به على
المنذهب في الصحراء والمنازل ، ولم يفرق في المنذهب بين المنازل التي

للناس مرافيق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلية القبلة ، أو مستدبرتها
والتي يكون فيها الذهاب لحاجته مستترا ، فقال بالحديث جملة ، كما
سمعه جملة .

٨١٨ - وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومه وجملة ،
حتى يجد دلالة يفرق بها فيه بينه .

٨١٩ - قال الشافعي : لما حكى ابن عمر أنه رأى النبي مستقبل بيت
المقدس لحاجته ، وهو إحدى القبلتين ، وإذا استقبله استدبر الكعبة ؛ أنكر
على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجة ، ورأى أن لا ينبغي لأحد
أن ينتهي عن أمر فعله رسول الله .

٨٢٠ - ولم يسمع - فيما يرى - ما أمر به رسول الله في الصحراء ،
فيفرق بين الصحراء والمنازل ، فيقول بالنهي في الصحراء ، وبالرخصة
في المنازل ، فيكون قد قال بما سمع ورأى ، وفرق بالدلالة عن رسول الله
على ما فرق بينه ، لافتراق حال الصحراء والمنازل .

٨٢١ - وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله شيئا قبله
عنه وقال به ، وإن لم يعرف حيث يتفرق لم يتفرق بين ما لم يعرف إلا
بدلالة عن رسول الله على الفرق بينه .

٨٢٢ - ولهذا أشباه في الحديث ، اكتفينا بما ذكرنا منها مما لم نذكر .

وجه آخر من الاختلاف

٨٢٣ - أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة عن ابن عباس قال : أخبرني الصعب بن جثامة « أنه سمع النبي
يسأل عن أهل الدار من المشركين ، يبئيتون ، فيصاب من نساءهم
وذرائعهم ؟ فقال رسول الله : هم منهم » وزاد عمرو بن دينار عن
الزهري : « هم من آباؤهم » .

٨٢٤ - أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن
عنه « أن النبي لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهي عن قتل النساء والولدان » .

٨٢٥ - قال : فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي « هم منهم »
إباحة لقتلهم ، وأن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له . وقال : كان
الزهري ، إذا حدث حديث الصعب بن جشامة أتبعه حديث ابن كعب .

٨٢٦ - قال الشافعي : وحديث الصعب بن جشامة في عمرة النبي .
فإن كان في عمرته الأولى فقد قيل : أمر ابن أبي الحقيق قتلها ، وقيل
في سنتها . وإن كان في عمرته الآخرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق
غير شك ، والله أعلم .

٨٢٧ - ولم نعلمه - صلى الله عليه وسلم - رخص في قتل النساء
والولدان ، ثم نهي عنه .

٨٢٨ - ومعنى نهيهم عندنا - والله أعلم - عن قتل النساء والولدان ؛ أن
يقصد قصدهم بقتل ، وهم يعرفون متميزين من أمر بقتلهم .

٨٢٩ - ومعنى قوله « هم منهم » أنهم يجمعون خصائتين : أن ليس لهم
حكم الإيمان الذي يمنع به الدم . ولا حكم دار الإيمان الذي يمنع به
الإغارة على الدار .

٨٣٠ - وإذا أباح رسول الله البيات والإغارة على الدار : فأغار على
بنى المصطلق غارين ؛ فالعلم يحيط أن البيات والإغارة إذا حلَّ بإحلال
رسول الله لم يمنع أحد بيته أو أغار من أن يصيب النساء والولدان ،
فيسقط المأثم فيهم والكفارة والعقيل والقود عن من أصابهم ، إذ أبيع
له أن يبئت ويغير ، وليست لهم حرمة الإسلام .

٨٣١ - ولا يكون له قتلهم عامدا لهم متميزين عارفا بهم .

٨٣٢ - فلإنما تنهى عن قتل الولدان ، لأنهم لم يجهلوا كفرا فيعملوا به ، وعن قتل النساء ، لأنه لا معنى فيهن لقتالٍ . وأهن والولدان يُتَسَخَّرُونَ فيكونون قوةً لأهل دين الله .

٨٣٣ - فإن قال قائل : أبين هذا بغيره .

٨٣٤ - قيل : فيه ما اكتفى العالم به من غيره .

٨٣٥ - فإن قال : أفَتَجِدُ ما تُشَبِّهُ به غيره وتُشَبِّهُهُ من كتاب الله ؟

٨٣٦ - قلت : نعم ، قال الله (١) (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَّخِذُوا

مُؤْمِنِينَ إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَالِدِيَّةُ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنْ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) .

٨٣٧ - قال : فأوجب الله بقتل المؤمن خطأً الديةً وتحريرَ

رقبةٍ ، وفي قتل ذى الميثاقِ الديةً وتحريرَ رقةٍ ، إذا كانا معا ممنوعى الدم بالإيمان والعهد والدار معا . فكان المؤمن في الدار غيرِ الممنوعة . وهو ممنوع بالإيمان ، فَجُعِلَتْ فِيهِ الكفارة بإتلافه ، ولم يجعل فيه الديةُ ، وهو ممنوع الدم بالإيمان . فلما كان الولدان والنساء من المشركين لا ممنوعين بإيمان ولا دار ؛ لم يكن فيهم عقلٌ ولا قودٌ ولا ديةٌ ولا ما تُثمُّ - إن شاء الله - ولا كفارة .

غُسلُ الجمعة

٨٣٨ - فقال : فاذا ذكر وجوبها من الأحاديث المختلفة عند بعض الناس أيضا .

٨٣٩ - فقلت : أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال « غُسلُ يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم » .

٨٤٠ - أخبرنا ابن عيينة عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أن النبي قال : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » .

٨٤١ - قال الشافعي : فكان قول رسول الله في « غُسلُ يوم الجمعة واجبٌ » وأمره بالغُسل ؛ يحتمل معنيين : الظاهرُ منهما أنه واجب ، فلا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغُسل ؛ كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير الغُسل . ويحتمل واجب في الاختيار والأخلاق والنظافة .

٨٤٢ - أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال « دَخَلَ رجلٌ من أصحاب النبي يوم الجمعة ، وعمرُ بن الخطاب يخطب ، فقال عمرُ : أيتُّ (١) ساعةٍ هذه ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، انشَلَبْتُ من السوق ، فسمعتُ النداءَ ، فما زدتُ على أن توضأتُ ، فقال عمرُ : الوضوءُ أيضا ! وقد علمتُ أن رسولَ الله كان يأمرُ بالغُسل ! » .

٨٤٣ - أخبرنا الثقة عن معمرٍ عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك ، وسمى الداخل يوم الجمعة بغير غُسل : « عثمان ابن عفَّان » .

(١) أيت : هكذا كان يكتبها القدماء ، ونحن نرسمها الآن بالتاء المربوطة .

٨٤٤ - قال : فلما حفظ عمرُ عن رسول الله أنه كان يأمر بالغُسلِ وعلمَ أن عثمانَ قد علمَ من أمرِ رسول الله بالغُسلِ ، ثم ذكر عمرُ لعثمانَ أمرَ النبي بالغُسلِ ، علمَ عثمانَ ذلك ، فلو ذهبَ على مُتَوَهِّمٍ أن عثمانَ نَسِيَ فقد ذَكَرَهُ عمرُ قبلَ الصلاةِ بنسيانِهِ ، فلما لم يتركِ عثمانُ الصلاةَ للغُسلِ ، ولما لم يأمرهُ عمرُ بالخروجِ للغُسلِ ؛ دلَّ ذلكَ على أنهما قد علما أن أمرَ رسول الله بالغُسلِ على الاختيارِ ، لا على أن لا يجوزُ غيرَهُ ، لأن عمرَ لم يكن ليدعَ أمرَهُ بالغُسلِ ، ولا عثمانَ ، إذ علمنا أنه ذاكرٌ لتركِ الغُسلِ وأمرِ النبي بالغُسلِ ، إلا والغُسلِ - كما وصفنا - على الاختيارِ .

٨٤٥ - قال : وروى البصريون أن النبي قال : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَةٌ ^(١) وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » .

٨٤٦ - أخبرنا سفيانُ عن يحيى عن عمرةَ ، عن عائشةَ قالت « كان الناسُ يُعَمَّلَ أَنْفُسَهُمْ ، وكانوا يروحونَ بِهَيَاتِهِمْ ، فقيل لهم : لو اغتسلتم » .

النهى عن معنى دلَّ عليه معنى فى حديث غيره

٨٤٧ - أخبرنا مالك عن أبي الزناد ، ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال « لا يُخْطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » .

٧٤٨ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي أنه قال « لا يُخْطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » .

٨٤٩ - قال الشافعى : فلو لم تأتِ عن رسول الله دلالة على أن نهيه عن أن يُخْطَبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، على معنَى دون معنى ؛ كان الظاهر أن حراماً أن يُخْطَبَ المرء على خِطْبَةِ غيرِهِ من حين يبتدىء إلى أن يدعَها .

(١) نعمة : هكذا جاءت فى الأصل ، ونحن نرسمها بالناء المفتوحة .

٨٥٠ - قال : وكان قول النبي « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه »
 يتضمن أن يكون جواباً أراد به في معنى الحديث ، ولم يسمع من حدثه
 السبب الذي له قال رسول الله هذا . فأدبياً بعرضه دون بعض ، أو شكاً
 في بعضه ، وسكناً عما شككاً فيه .

٨٥١ - فيكون النبي سئيل عن رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت
 في نكاحه فخطبها أرجع عندها منه . فرجعت عن الأول الذي أذنت
 في إنكاحه ، فهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال ، وقد يكون أن
 ترجع على من أذنت في إنكاحه ، فلا ينكحها من رجعت له ، فيكون
 فساداً عليها وعلى مخاطبها الذي أذنت في إنكاحه .

٨٥٢ - فإن قال قائل : لم صيرت إلى أن تقول : إن نهى النبي أن
 يخطب الرجل على خطبة أخيه ، على معنى دون معنى ؟

٨٥٣ - فبالدلالة عنه .

٨٥٤ - فإن قال : فأين هى ؟

٨٥٥ - قيل له : إن شاء الله : أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى
 الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس
 « أن زوجها طلقتها ، فأمرها رسول الله أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
 وقال : إذا حملت فأذنيني ، قالت : فلما حملت ذكرت له أن معاوية
 ابن أبي سفيان وأبا جهم خطباني ، فقال رسول الله : أمّا أبو جهم فلا
 يضع عصاه عن عاتقه (١) ، وأمّا معاوية فصعلوك ، لا مال له .
 انكحى أسامة بن زيد ، قالت : فكرهته . فقال : انكحى أسامة ،
 فنكحته ، فجعل الله فيه خيراً ، واغتبطت به » .

(١) كثير الأسفار ، أو كثير الضرب للنساء .

٨٥٦ — قال الشافعي : فبهما قلنا .

٨٥٧ — ودلّت سنّة رسول الله في خطبته فاطمة على أسامة بعد

إعلامها رسول الله أن معاوية وأبا جهم خطبها ، على أهرين :

٨٥٨ — أحدهما : أن النبي يعلم أنهما لا يخطبانهما إلا وخطبة أحدهما بعد

خطبة الآخر ، فلما لم ينهيهما ، ولم يقبلُ لما كان لو احدهما أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك ، وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما ؛ فاستدلنا على أنها لم ترضى^(١) ، ولو رضيت واحدا منهما أمرها أن تزوج من رضيت ، وأن إخبارها إياه بمن خطبها إنما كان إخبارا عمّا لم تأذن فيه ، ولعلّها استشارة له ، ولا يكون أن تستشيره وقد أذنت بأحدهما .

٨٥٩ — فلما خطبها على أسامة استدللنا على أن الحال التي خطبها فيها

غير الحال التي انتهت عن خطبتها فيها ، ولم تكن حال تفرّق بين خطبتها حتى يحلّ بعضها ويحرم بعضها ، إلا إذا أذنت للولي أن يزوجهما ، فكان لزوجهما — إن زوجهما الولي — أن يلزمها التزويج ، وكان عليه أن يلزمه ، وحلّت له . فأما قبل ذلك فحالتها واحدة — ليس لوليّها أن يزوجهما حتى تأذن ، فركونها وغير ركونها سواء .

٨٦٠ — فإن قال قائل : فإنها راکنة مخالفة لحالها غير راکنة ؟

٨٦١ — فكذلك هي لو خطبت فشتمت الخاطب وترغبت عنه ، ثم

عاد عليها بالخطبة فلم تشتمه ولم تظهر ترغبا ولم تتركه ؛ كانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمته فيها ، وكانت في هذه

(١) يجوز إثبات حرف العلة .

الحال أقرب إلى الرضا ، ثم تنتقل حالانها ، لأنها قبل الركوب إلى مستأول بعضها أقرب إلى الركوب من بعض .

٨٦٢ - ولا يصح فيه معني بحال - والله أعلم - إلا ما وصفت من أنه نهي عن الخطبة بعد إذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا . فأما ما لم يجز أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء ، والله أعلم .

النهي عن معنى أو نصح من معنى قبله

٨٦٣ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ، إلا بيع الخيار » .

٨٦٤ - أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله قال « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » .

٨٦٥ - قال الشافعي : وهذا معنى يبين أن رسول الله قال : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » وأن نهيه عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه ، إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا عن مقاميهما الذي تبايعا فيه .

٨٦٦ - وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا ، فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما - ما ضر البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها . وقد تم بيعه لسلعته ، ولكنه لما كان لهما الخيار ، كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير ، فجاءه آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير ، أشبهه أن يفسخ البيع ، إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه ، ولعله يفسخه ، ثم لا يتم بينه وبين بيّعه الآخر ، فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري ، أو على أحدهما .

٨٦٧ - فهذا وجهُ النهيِ عن أن يبيعَ الرجلُ على بيعِ أخيه ، لا وجهه غيرُ ذلك .

٨٦٨ - ألا تَرَى أنه لو باعه ثوباً بعشرةِ دنانير ، فلزمه البيعُ قبل يتفرقاً من مقامهما ذلك ، ثم باعه آخرُ خيراً منه بدينار ، لم يتضرَّ الباطلُ الأولُ . لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها .

٨٦٩ - قال : وقد رُوِيَ عن النبي أنه قال « لا يسومُ أحدُكم على سَوْمِ أخيه » فإن كان ثابتاً ، ولستُ أحفظه ثابتاً ، فهو مثل « لا يخطُ أحدُكم على خطبة أخيه » ، لا يسوم على سومه ، إذا رَضِيَ البيعَ وأذن به يُباعَ قبل البيعِ ، حتى لو بيعَ لزمته .

٨٧٠ - فإن قال قائل : ما دلَّ على ذلك ؟

٨٧١ - فإن رسول الله باع فيمن يزيد ، وبيع من يزيدُ سومٌ ربه على سوم أخيه ، ولكن البائع لم يرضَ السوم الأول حتى طلب الزيادة .

النهي عن معنى يُشبهه الذي قبله في شيء

ويفارقه في شيء غيره

٨٧٢ - أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حَبَّان عن الأعرج . أبي هريرة « أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تَطْلُعَ الشمسُ » .

٨٧٣ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال « لا يَتَحَرَّى أحدُكم بصلاته عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها » .

٨٧٤ - أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد

الصَّنَائِحِيَّ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « إِنْ الشَّمْسُ تَطَلَّعَتْ وَمَعَهَا قَسْرُنُ الشَّيْطَانِ فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْتَمَيْهَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارِنَيْهَا ، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَبْهَا . ثُمَّ إِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارِنَيْهَا ، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَبْهَا . وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ » .

٨٧٥ — فَاحْتَمَلَ النَّبِيُّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ

مَعْنِيَيْنِ .

٨٧٦ — أَحَدُهُمَا . وَهُوَ أَعْمَهُمَا . أَنْ تَكُونَ الصَّلَاوَاتِ كُلِّهَا ، وَاجِبَتِهَا الَّذِي نُسِيَ وَنَسِيَ عَنْهُ ، وَمَا لَزِمَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ مِنْهَا : مُخَرَّمًا فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ . لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ فِيهَا ، وَلَوْ حَسَلِيَ لَمْ يُوَدَّ ذَلِكَ عَنْهُ مَا لَزِمَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَمَا يَكُونُ مِنْ قَدَمِ صَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا لَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ .

٨٧٧ — وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ بَعْضَ الصَّلَاةِ دُونَ بَعْضٍ .

٨٧٨ — فَوَجَدْنَا الصَّلَاةَ تَنْفَرَّقُ بِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا وَجِبَ مِنْهَا ، فَلَمْ يَكُنْ لِمُسْلِمٍ تَرْكُهُ فِي وَقْتِهِ ، وَلَوْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ . وَالْآخَرُ مَا تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِالتَّسْتَفْلِ فِيهِ ، وَقَدْ كَانَ لِلتَّسْتَفْلِ تَرْكُهُ بِلا قَضَاٍ لَهُ عَلَيْهِ .

٨٧٩ — وَوَجَدْنَا الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنْهَا يُفَارِقُ التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ ، إِذَا كَانَ الْمَرْءُ رَاكِبًا ، فَيَصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ بِالأَرْضِ ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا ، وَالنَّافِلَةَ رَاكِبًا مَتَوَجِّهًا حَيْثُ شَاءَ .

٨٨٠ — وَمَفْرَقَانِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، وَلَا يَكُونُ لِمَنْ أَطَاقَ الْقِيَامَ أَنْ

يَصَلِّيَ وَاجِبًا مِنَ الصَّلَاةِ قَاعِدًا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُ فِي النَّافِلَةِ .

(١) الصَّنَائِحِيَّ : نِسْبَةٌ إِلَى صَنَائِحِ ، بَطْنٌ مِنْ مَرَادِ .

٨٨١ - فلما احتمل المعنيين ووجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاصّ دون عامّ إلا بدلالة : من سنّة رسول الله ، أو إجماع علماء المسلمين ، الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنّة له .

٨٨٢ - قال : وهكذا غيرُ هذا من حديث رسول الله ، هو على الظاهر من العامّ حتى تأتى الدلالة عنه كما وصفتُ ، أو بإجماع المسلمين أنه على باطن دون ظاهر ، وخاصّ دون عامّ ، فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة عليه ، ويطيعونه في الأمرين جميعا .

٨٨٣ - أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، وعن بسير بن سعيد وعن الأعرج ، يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله قال « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » .

٨٨٤ - قال الشافعي : فالعلمُ يُحيطُ أن المصليّ ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ، والمصليّ ركعة من العصر قبل غروب الشمس ، قد صلّيا معا في وقتين يجمعان تحريم وقتين . وذلك أنهما صلّيا بعد الصبح والعصر ، ومع بزوغ الشمس ومغيبها . وهذه أربعة أوقاتٍ منهيّة عن الصلاة فيها .

٨٨٥ - لما جعل رسول الله المصليّين في هذه الأوقات مُدركين لصلاة الصبح والعصر ، استدللنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات على النوافل التي لا تُلتزم ، وذلك أنه لا يكون أن يجعل المرء مُدركا لصلاة في وقتٍ نهى فيه عن الصلاة .

٨٨٦ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيّب أن رسول الله قال : « من نسى صلاةً فلا يُصلّيها إذا ذكرها ، فإن الله يقول (أقصر الصلاة لذكرى) » .

٨٨٧ - وحدث أنس بن مالك وعمران بن حصين عن النبي : مثل معنى حديث ابن المسيب ، وزاد أحدهما : « أو نام عنها » .

٨٨٨ - قال الشافعي : فقال رسول الله « فليُصَلِّها إذا ذَكَرَها » فجعل ذلك وقتا لها ، وأخبر به عن الله تبارك وتعالى ، ولم يستثن وقتا من الأوقات يَدَعُها فيه بعد ذِكْرِها .

٨٨٩ - أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه ، عن جُبَيْر بن مُطْعِمٍ أن النبي قال : « يا بني عبد مناف ، مَنْ وَلى مَنْكُمْ من أمر الناس شيئا ، فلا يَمْسَعَنَّ أحدا طاف بهذا البيت وصَلَّى أيَّ ساعةٍ شاء ، من ليلٍ أو نهارٍ » .

٨٩٠ - أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي : مثل معناه ، وزاد فيه « يا بني عبد المطلب ، يا بني عبد مناف » ثم ساق الحديث .

٨٩١ - قال : فأخبر جُبَيْر عن النبي أنه أمر بإباحة الطواف بالبيت والصلاة له في أي ساعة ما شاء الطائف والمصلي .

٨٩٢ - وهذا يُبَيِّن أنه إنما نَهَى عن المواقيت التي نَهَى عنها ، عن الصلاة التي لا تَلْزَمُ بوجهٍ من الوجوه ، فأما ما لَزِمَ فلم يَنْهَ عنه ، بل أباحه ، صلى الله عليه وسلم .

٨٩٣ - وصَلَّى المسلمون على جنازتهم عامَّةً بعد العصر والصبح لأنها لازمة .

٨٩٤ - وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ، ثم نظر فلم ير الشمس طلعت ، فركب حتى أتى ذا طُوًى وطلعت الشمس ، فأناخ فصلى ، فنتهى عن الصلاة للطواف بعد العصر ، وبعد الصبح ، كما نَهَى عمَّا لا يَلْزَمُ من الصلاة .

٨٩٥ - قال : فإذا كان لِعُمَرَ أن يُؤَخَّرَ الصلاةَ للطواف ، فإنما تركها لأن ذلك له ، ولأنه لو أراد منزلاً بنى طوى للحاجة كان واسعاً له إن شاء ، ولكن سمع النهي جملةً عن الصلاة ، وضرب المنكدر عليها بالمدينة بعد العصر ولم يسمع ما يدلُّ على أنه إنما نهى عنها للمعنى الذى وصفنا ، فكان يجب عليه ما فعل .

٨٩٦ - ويجب على من علمَ المعنى الذى نهى عنه والمعنى الذى أبيحت فيه ، أن يباحثها بالمعنى الذى أباحها فيه بخلاف المعنى الذى نهى فيه عنها ، كما وصفتُ مما روى عن عليٍّ عن النبيِّ من النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ ، إذ تسمع النهي ، ولم يسمع سبب النهي .

٨٩٧ - قال : فإن قال قائل : فقد صنع أبو سعيد الخدريُّ كما صنع عمرٌ ؟

٨٩٨ - قلنا : والجواب فيه كالجواب فى غيره .

٨٩٩ - قال : فإن قال قائل : فهل من أحدٍ صنع خلاف ما صنعنا ؟

٩٠٠ - قيل : نعم . ابنُ عمر ، وابنُ عباس ، وعائشة ، والحسن ، والحسين ، وغيرهم . وقد سمع ابنُ عمر السَّهسى من النبيِّ .

٩٠١ - أخبرنا ابنُ عيينة عن عمرو بن دينار قال : رأيتُ أنا وعطاء بنُ أبي رباح ابنَ عمرَ طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطلع الشمس .

٩٠٢ - سفيان عن حماد الدهنبي عن أبي شعبة : أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا .

٩٠٣ - أخبرنا مسلمٌ وعبد الحميد عن ابنِ جريج عن ابنِ أبي مليكة قال : رأيتُ ابنَ عباسٍ طاف بعد العصر وصلى .

٩٠٤ - قال : وإنما ذكرنا تفرق أصحاب رسول الله فى هذا ليستدل

من عَدِمَهُ عَلَى أَنْ تَمَفَّرُ قَهْمٌ فِيهَا لِرَسُولِ اللَّهِ فِيهِ سُنَّةٌ - لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا تَبْلُغَ السَّنَةَ مِنْ قَالِ خِلَافَتَهَا مِنْهُمْ . أَوْ تَأْوِيلِ تَحْتَمِلُهُ السَّنَةُ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، مِمَّا قَدْ يَرَى قَائِلُهُ لَهُ فِيهِ عَدْوَرًا . إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٩٠٥ - وَإِذَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ الشَّيْءَ ، فَهُوَ اللَّازِمُ لِجَمِيعٍ مِنْ عَرَفْتَهُ ، لَا يُصَوِّبُهُ وَلَا يُوْهِنُهُ شَيْءٌ ، بَلِ الْفَرَضُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعُهُ ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِأَحَدٍ مَعَهُ أَمْرًا يَخَالِفُ أَمْرَهُ .

وَجْهٌ آخَرُ

٩٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَنَهَى عَنْ الْمُرَابِنَةِ » وَالْمُرَابِنَةُ : « بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا » .

٩٠٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عَيْشَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقْتَانَ « أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ سُئِلَ عَنْ شُرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ : أَيْسَقُصُ الرُّطْبِ إِذَا يَبَسَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . فَتَنَهَى عَنْ ذَلِكَ » .

٩٠٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا » .

٩٠٩ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْشَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ « أَنَّ النَّبِيَّ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا » .

٩١٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ مَسْنُوعًا عَنْهُ ، لِنَهْيِ النَّبِيِّ ، وَيَسِينُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَنَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ يَسْقُصُ إِذَا يَبَسَ .

وقد نهي عن التمر بالتمر ، إلا مثلاً بمثل ، فلما نظر في المُتَعَقِّبِ من
نُقْصَانِ الرطب إذا يبس ، كان لا يكون أبداً مثلاً بمثل ، إذ كان
النقصان مُغَيَّباً لا يُعْرَفُ ، فكان يجمع معنيين : أحدهما التفاضلُ
في المكيّلةِ ، والآخَرُ المزابنة ، وهي بيع ما يُعْرَفُ كيله بما يجهلُ كيله
من جنسه ، فكان منهيّاً لمعنيين .

٩١١ - فلماً رخص رسول الله في بيع العرايا بالتمر كيلاً ، لم تعدوا
العرايا أن تكون رخصّةً من شيءٍ منهي عنه ، أو لم يكن النهي عنه : عن
المزابنة والرطب بالتمر ، إلا مقصوداً بهما إلى غير العرايا ، فيكون هذا من
الكلام العام الذي يُراد به الخاص .

وجه يشبه المعنى الذي قبله

٩١٢ - وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن
صفوان بن موهب أنه أسترده عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم بن
حزيم أنه قال « قال لي رسول الله : ألم أنبأ ، أو ألم يتبلسني ، أو كما
شاء الله من ذلك : أنك تبيع الطعام ؟ قال حكيم : بلى ، يا رسول الله ،
فقال رسول الله : لا تبيعن طعاماً حتى تشتريه وتستوفيه » .

٩١٣ - أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء ذلك أيضاً
عن عبد الله بن عيصمة عن حكيم بن حزام : أنه سمعه منه عن النبي .

٩١٤ - أخبرنا الشُّمَّةُ عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن
مازيك عن حكيم بن حزام قال « نهاني رسول الله عن بيع ما ليس عندي » .

٩١٥ - يعني بيع ما ليس عندك ، وليس بمضمون عليك .

٩١٦ - أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير ،

عن أبي المنهال عن ابن عباس قال : « قدّم رسول الله المدينة وهم

يُسَلِّفُونَ فِي التَّوْبَةِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « مِنْ سَلَّفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ » .

٩١٧ — قال الشافعي : حفظي « وأجل معلوم » .

٩١٨ — وقال : غيري قد قال ما قلت : « أو إلى أجل معلوم » .

٩١٩ — قال : فكان نهى النبي « أن يبيع المرء ما ليس عنده » يحتمل

أن يبيع ما ليس بحضوره يراه المشتري كما يراه البائع عند تبايعهما فيه . ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده : ما ليس يملك بعينه ، فلا يكون موصوفاً مضموناً على البائع يؤخذ به ، ولا في ملكه ، فيلزم أن يسلّمه إليه بعينه ، وغير هذين المعنيين .

٩٢٠ — فلما أمر رسول الله من سلّف أن يسلف في كيل معلوم

ووزن معلوم وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم ، دخل هذا بيع ما ليس عند المرء حاضراً ، ولا مملوكاً حين باعه .

٩٢١ — ولما كان هذا مضموناً على البائع بصفة يؤخذ بها عند

تحليل الأجل ، دل على أنه إنما نهى عن بيع عتق الشئ ليس في ملك البائع ، والله أعلم .

٩٢٢ — وقد يحتمل أن يكون النهى عن بيع العين الغائبة ، كانت

في ملك الرجل أو في غير ملكه ، لأنها قد تملك وتنقص قبل أن يراها المشتري .

٩٢٣ — قال : فكل كلام كان عامّاً ظاهراً في سنة رسول الله ، فهو

على ظهوره وعمومه ؛ حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله - بأنى هو وأبى - يدل على أنه أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض ، كما وصفت من هذا ؛ وما كان في مثل معناه .

٩٢٤ — ولزم أهل العلم أن يمتصوا الخبرين على وجوههما ، ما وجدوا

لإمضاءهما وجهاً ، ولا يعمد وتعهما مختلفين ، وهما يمتلان أن يمتصيا ،

وذلك إذا أمكن فيهما أن يُتَضَيَّعا معا ، أو وجيدَ السبيلُ إلى إِمضائِهِما ، ولم يكن منهما واحداً بأوجب من الآخر .

٩٢٥ - ولا يُنسَبُ الحاديثان إلى الاختلاف ، ما كان لهما وجهاً يُتَضَيَّعان معا ، إنما المختلِفُ ما لم يُتَضَّعَ إلا بسقوط غيره ، مثل أن يكون الحاديثان في الشيء الواحد ، هذا يُحِلُّهُ ، وهذا يُحَرِّمُهُ .

جماع نهى الله ، ثم نهى رسوله (١)

٩٢٦ - فقال : فَصِيفُ لِي جَماعِ نَهَى اللهُ - جل ثناؤه - ثم نهى النبي ، عاملاً ، لا تبق منه شيئاً ؟

٩٢٧ - فقلت له : يُجَمَّعُ نَهْيُهُ مَعْنِيان :

٩٢٨ - أحدهما : أن يكون الشيء الذي نهى عنه مُحَرَّمًا ، لا يُحِلُّ إلا بوجهٍ دَلَّ اللهُ عليه في كتابه ، أو على لسان نبيِّه .

٩٢٩ - فإذا نهى رسولُ الله عن الشيء من هذا ، فَالنَّهْيُ مُحَرَّمٌ ، لا وجهَ له غيرَ التحريم ، إلا أن يكون على معنَى ، كما وصفتُ .

٩٣٠ - قال : فَصِيفٌ لِي هذا الوجه الذي بدأتَ بذكره من النَّهْيِ ، بمثال يدل على ما كان في مثل معناه .

٩٣١ - قال : فقلتُ له : كلُّ النساءِ مُحَرَّماتُ الفروج ، إلا بواحدٍ من المعنيتين : النكاحِ ، والنوطى ، بملك اليمين ، وهما المعنيتان اللذان أذن الله فيهما . وسنَّ رسولُ الله كيف النكاح الذي يُحِلُّ به الفرجُ المحرَّمُ قبله ، فسنَّ فيه وكلياً وشهوداً ، ورضا من المنكوحَةِ الثَّيِّبِ ، وسنَّته في رضاها دليلٌ على أن ذلك يكون برضا المتزوج . لا فرق بينهما .

(١) هذا العنوان زيادة من عندي .

٩٣٢ — فإذا جمع النكاح أربعاً : رضا المَرْوُوجَةِ الثَّيِّبِ ، والمَرْوُوجِ
وَأَنْ يُزَوَّجَ الْمَرْأَةَ وَلَيْسَ بِهَا بِشَهُودٍ ؛ حَلَّ النِّكَاحَ ، إِلَّا فِي حَالَاتٍ سَأَذْكُرُهَا ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٩٣٣ — وإذا نقص النكاح واحداً من هذا ، كان النكاح فاسداً ،
لأنه لم يُؤْتِ به كما سنَّ رسول الله فيه الوجه الذي يحل به النكاح .

٩٣٤ — ولو سَمِيَ صَدَاقًا كَانَ أَسْبَبًا إِلَى ، وَلَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ بِتَرْكِ
تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ ، لِأَنَّ اللَّهَ أَثْبَتَ النِّكَاحَ فِي كِتَابِهِ بِغَيْرِ مَهْرٍ ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ
فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

٩٣٥ — قال : وسواء في هذه المرأة الشريفة والدنيئة لأن كل واحدٍ
منهما ، فيما يحل به ويحرم ، ويحجب لها وعليها ، من الحلال والحرام
والحائض : سواء .

٩٣٦ — والحالات التي لو أُتِيَ بالنكاح فيها على ما وصفت ، أنه
يجوز النكاح فيما لم يُنْهَ فيها عنها من النكاح . فأما إذا عَقِدَ بهذه الأشياء ،
كَانَ النِّكَاحُ مَفْسُوحًا ، بِنَهْيِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عَنِ النِّكَاحِ
بِحَالَاتٍ نَهَى عَنْهَا ، فَذَلِكَ مَفْسُوحٌ .

٩٣٧ — وذلك أن يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُخْتَهُ امْرَأَتَهُ ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنِ
الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يَنْكِحَ الْخَامِسَةَ ، وَقَدْ انْتَهَى اللَّهُ بِهِ إِلَى أَرْبَعٍ ، فَبَيَّنَّ
النَّبِيُّ أَنَّ انْتِهَاءَ اللَّهِ بِهِ إِلَى أَرْبَعٍ حَظْرٌ عَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مَنْهِنَ ،
أَوْ يَنْكِحَ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا أَوْ خَالَتِهَا . وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنِ ذَلِكَ إِذْ ، وَأَنْ
يَنْكِحَ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا .

٩٣٨ — فكلُّ نِكَاحٍ كَانَ مِنْ هَذَا لَمْ يَصِحَّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ نَهَى عَنِ
عَقْدِهِ ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

٩٣٩ -- ودخله - والله أعلم - أن النبي نهى عن الشغار^(١) ، وأن النبي نهى عن نكاح المتعة^(٢) ، وأن النبي نهى المحرم أن ينكح أو ينكح .

٩٤٠ -- فنحن نفسخ هذا كله من النكاح ، في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسحنا به ما نهى عنه مما ذكر قبله .

٩٤١ -- وقد يخالفنا في هذا غيرنا ، وهو مكتوب في غير هذا الموضع .

٩٤٢ -- ومثله أن ينكح المرأة بغير إذنها ، فتشجير بعداً ، فلا يجوز ، لأن العقد وقع منهياً عنه .

٩٤٣ -- ومثل هذا ما نهى عنه رسول الله ، من بيع الفرس ، وبيع الرطب بالتمر إلا في العراق ، أو غير ذلك مما نهى عنه .

٩٤٤ -- وذلك أن أصل مال كل امرئ محرّم على غيره إلا بما أُحِلَّ به . وما أُحِلَّ به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله ، ولا يكون ما نهى عنه رسول الله من البيوع محلاً ما كان أصله محرماً من مال الرجل لأخيه ، ولا تكون المعصية بالبيع المنهى عنه تحيلاً محرماً ، ولا تحيلاً إلا بما لا يكون معصيةً ، وهذا يدخُلُ في عادة العليم .

٩٤٥ -- فإن قال قائل : ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء ، وهو يخالف النهى الذي ذكرت قبله ؟

٩٤٦ -- فهو - إن شاء الله - مثل نهى رسول الله أن يشتمل الرجل على الصماء ، وأن يحتب في ثوب واحد مفضياً بفرجه إلى السماء ، وأنه أمر

(١) الشغار : أن يتزوج الرجل امرأة في مقابل امرأة ، أي دون مهر ، وكان معروفاً عند العرب في الجاهلية .

(٢) نكاح المتعة : النكاح إلى أجل .

غلاماً أن يأكل مما بين يديه ، ونهاه أن يأكل من أعلى الصحفة . ويسرّوي عنه ، وليس كثبوت ما قبله مما ذكرنا . أنه نهى عن أن يتقرن الرجل إذا أكل بين الترتين . وأن يكشف القرة عمّا في جوفها ، وأن يُعرّس على ظهر الطريق .

٩٤٧ - فلما كان الثوب مباحاً لئلا يبس ، والطعام مباحاً لآكله ، حتى يأتي عليه كلفه إن شاء ، والأرض مباحة له إذ كانت لله ، لا لأدمي ، وكان الناس فيها شراً . فهو نهى فيها عن شيء أن يفعلوه ، وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهى عنه .

٩٤٨ - والنهي يدل على أنه إنما نهى عن اشتغال الصماء (١) والاحتباء مفضياً بفرجه ، غير مستستر ، أن في ذلك كشف عورته ، قيل له يسترها بثوبه ، فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه ، فيُحرم عليه لبسه ، بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته .

٩٤٩ - ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ، ولا يأكل من رأس الطعام ، إذا كان مباحاً له أن يأكل ما بين يديه وجميع الطعام ، إلا أدباً في الأكل من بين يديه ، لأنه أجمل به عند موآكله ، وأبعد له من قببح الطعمة (٢) والنهم (٣) . وأمره ألا يأكل من رأس الطعام ، لأن البركة تنزل منه له ، على النظر له في أن يُبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له ، وهو يُبيح له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه .

٩٥٠ - وإذا أباح له الممرّ على ظهر الطريق ، فالمرّ عليه إذ كان

(١) الاشتغال بالصماء : أن يتلفع الرجل بثوب به فرجة واحدة تخرج منها يده .

(٢) الطعمة ، بكسر أوله : اسم هيئة .

(٣) النهم : شدة الطمع في الأكل .

بإحسان ، لأنه لا مال لك له يمنع الممسرة عليه فمسيح حرم بمنعه . فإنما نهاه لعني
يشبهت نظراً له ، فإنه قال « فإنها مأوى الهوام وطريق الحيات » على
النظر له ، لا على أن التعريس (١) محرم ، وقد ينهت عنه إذا كانت الطريق
متضايقاً مساركاً ، لأنه إذا عترس عليه في ذلك الوقت منعه غيره حقه
في المسرة .

٩٥١ - فإن قال قائل : فما الفرق بين هذا والأول ؟

٩٥٢ - قيل له : من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي نهى عما
وصفنا . ومن فعل ما نهى عنه - وهو عالم بنهيه - فهو عاصٍ بفعله
ما نهى عنه ، وليس يستغفر الله ولا يعود .

٩٥٣ - فإن قال : فهذا عاصٍ ، والذي ذكرت في الكتاب قبله
في النكاح والبيوع عاصٍ . فكيف فرقت بين حالهما ؟

٩٥٤ - فقلت : أما في المعصية ، فلم أفرق بينهما ، لأنني قد جعلتهما
عاصيتين ، وبعض المعاصي أعظم من بعض .

٩٥٥ - فإن قال : فكيف لم تحرم على هذا لبسه وأكله وممره
على الأرض بمعصيته ، وحرمت على الآخر نكاحه وبيعه بمعصيته ؟

٩٥٦ - قيل : هذا أميرٌ بأمر في مباحٍ حلالٍ له . فأحلت له
ما أحل له ، وحرمت عليه ما حرم عليه ، وما حرم عليه غير ما أحل له
ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ، ولكن تحرم عليه
أن يفعل فيه المعصية .

٩٥٧ - فإن قيل : فما مثل هذا ؟

٩٥٨ - قيل له : الرجل له الزوجة والجارية ، وقد نهى أن يظنهما

(١) التعريس في الطريق : الإقامة بها .

حائضتين وصائميتين ، ولو فعل لم يحل ذلك الوطء له في حاله تلك .
ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال . إذ كان أصلهما
مباحاً حلالاً .

٩٥٩ - وأصل قال الرجل محرم على غيره إلا بما أبيع به مما يحل .
وفروج النساء محرمات إلا بما أبيحت به من النكاح والميلك . فإذا عقدت
عقدة النكاح أو البيع متبرئاً منها على محرم لا يحل إلا بما أحل به
- لم يحل المحرم بمحرم ، وكان على أصل تحريمه . حتى يؤتى بالوجه الذي
أحله الله به في كتابه ، أو على لسان رسوله ، أو إجماع المسلمين ، أو
ما هو في مثل معناه .

٩٦٠ - قال : وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التحريم
بالدلائل ، فاكتميت من تردده ، وأسأل الله العزيمة والتوفيق .

باب العلم

٩٦١ - قال الشافعي : فقال لي قائل : ما العلم ؟ وما يجب على
الناس في العلم ؟
فقلت له : العلم علمان : علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله
جهله .

٩٦٢ - قال : ومثل ماذا ؟

٩٦٣ - قلت : مثل الصلوات الخمس ، وأن لله على الناس ضوم
شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ، وزكاة في أموالهم ، وأنه حرم
عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر ، وما كان في معنى هذا مما كلف
العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم ، وأن يكفوا عنه :
ما حرم عليهم منه .

٩٦٤ - وهذا الصنف كنه من العلم موجود نصاً في كتاب الله ،

وموجود عامًّا عند أهل الإسلام ، ينقله عوامُّهم عن مَنْ مضى من عوامِّهم ، يحكونه عن رسول الله ، ولا يتنازعون في حكايته ، ولا وجوبه عليهم .

٩٦٥ - وهذا العامُّ العامُّ الذي لا يمكن فيه الغلطُ من الخبر ، ولا التأويل ، ولا يجوز فيه التنازع .

٩٦٦ - قال : فما الوجه الثاني ؟

٩٦٧ - قلتُ له : ما يتنوبُ العبادَ من فروع الفرائض ، وما يُنصُّ به من الأحكام وغيرها ، بما ليس فيه نصُّ كتاب ، ولا في أكثره نصُّ سنَّة ، وإن كانت في شيء منه سنَّةٌ فإنما هي من أخبار الخاصة ، لا أخبار العامة ، وما كان منه يحتمل التأويل ويستتدرك قياساً .

٩٦٨ - قال : فبعدو هذا أن يكون واجباً وجوب العلم قبله ؟ أو موضوعاً عن الناس عامُّه ، حتى يكون مَنْ علمه مُستقبلاً ، ومن ترك علمه غير آثمٍ بتركه ؟ أو من وجه ثالث ، فتوجدناه خبراً أو قياساً .

٩٦٩ - فقلتُ له : بل هو من وجهٍ ثالث .

٩٧٠ - قال : فصفه واذكر الحجة فيه ، ما يلزم منه ، ومن يلزم ، وعن مَنْ يسقط ؟

٩٧١ - فقلتُ له : هذه درجة من العلم ليس تبلغها العامة ، ولم يُكتفَ بها كلُّ الخاصة ، ومن احتملَ باوغتها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافةً أن يعطَّوها . وإذا قام بها من خاصتهم مَنْ فيه الكفاية ، لم يخرج غيره من تركها ، إن شاء الله ، والفضلُ فيها لمن قام بها على من عطَّأها .

٩٧٢ - فقال : فأوجدني هذا خبراً أو شيئاً في معناه ، ليكون هذا

قياساً عليه ؟

٩٧٣ - فقالت له : فرَضَ اللهُ الجهادَ في كتابِهِ وعلى لسان نبيِّهِ .
ثم أكَّـدَ النَّبِيرَ من الجهاد فقال (١) (إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَيَقْتُلُونَ
وَيُقْتَلُونَ ، وَعَدَّاءٌ عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ
أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ، فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْبِهِ كُفُّوا أَلْمَافِيكُمْ بِمَا بَعَثْتُمْ بِهِ ،
وَذَلِكَ هُوَ الصَّوْرُ الْعَظِيمُ) .

٩٧٤ - وقال (٢) (قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ
كَافَّةً ، وَاهْلِكُوا أَنْ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) .

٩٧٥ - وقال (٣) (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ،
وَخَلَّوهُمْ ، وَأَحْضَرُوهُمْ ، وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْجَلٍ ، فَإِنْ تَابُوا
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) .

٩٧٦ - وقال (٤) (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ
مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ
صَاغِرُونَ) .

٩٧٧ - أخبرنا عبد العزيز عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن
أبي هريرة قال : قال رسول الله « لا أزال أقاتلُ الناسَ حتى يقولوا
لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ،
وحسابهم على الله » .

٩٧٨ - وقال الله جل ثناؤه (٥) (مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ، إِلَّا تَنْفِرُوا

(١) التوبة - ١١١ . (٢) التوبة - ٣٦ . (٣) التوبة - ٥ .

(٤) التوبة - ٣٩ . (٥) التوبة - ٣٨ ، ٣٩ .

يُعَدُّ بِكُمْ عَدَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا ،
وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

٩٧٩ - وقال (١) (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ
وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)

٩٨٠ - قال : فاحتسبت الآيات أن يكون الجهاد كُفَّةً وَالتَّفِيرُ
خاصةً منه ، على كُفْلٍ مُطَبِّقٍ له ، لا يَسْمَعُ أَحَدًا مِنْهُم التَّخَلُّفَ عَنْهُ ،
كما كانت الصلوات والحجُّ والزكاة . فلم يَخْرُجْ أَحَدٌ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فَرَضٌ
مِنهَا مِنْ أَنْ يُودَى غَيْرُهُ الْفَرَضَ عَنْ نَفْسِهِ ، لِأَنَّ عَمَلَ أَحَدٍ فِي هَذَا
لَا يَكْتَسِبُ لغيره .

٩٨١ - واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات ،
وذلك أن يكون قُصِدَ بِالْفَرَضِ فِيهَا قَصْدُ الْكِفَايَةِ ، فَيَكُونُ مَنْ قَامَ
الْكَفَايَةَ فِي جِهَادٍ مِنْ جُوهِدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُدْرِكًا تَأْدِيَةً الْفَرَضِ وَنَافِلَةً
الْفَضْلِ ، وَخُرُوجًا مِنْ تَحْتِيفِهِ مِنَ الْمُؤْتَمِّمِ .

٩٨٢ - ولم يُسَوِّ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ اللَّهُ (٢) (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي النَّضَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَقَضَى اللَّهُ
الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) فَأَمَّا الظاهرُ فِي الْآيَاتِ فَالْفَرَضُ
عَلَى الْعَامَّةِ .

٩٨٣ - قال : فأبين الدلالة في أنه إذا قام بعض العامة بالكفاية
أخرج المتخلفين من المؤتم ؟

٩٨٤ - فقلت له : في هذه الآية .

٩٨٥ - قال : وأين هو منها ؟

٩٨٦ - قُلْتُ : قَالَ اللَّهُ (وَكَلِمَاتٌ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى) . فَوَعَدَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجِهَادِ الْحُسْنَى عَلَى الْإِيمَانِ ، وَأَبَانَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ ، وَلَوْ كَانُوا آثِمِينَ بِالتَّخْلُفِ إِذَا غَزَا غَيْرَهُمْ ؛ كَانَتِ الْعُقُوبَةُ بِالْإِثْمِ - إِنْ لَمْ يَعْفِ اللَّهُ - أَوْ كَلَى بِهِمْ مِنَ الْحُسْنَى .

٩٨٧ - قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ فِي هَذَا غَيْرَ هَذَا ؟

٩٨٨ - قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ اللَّهُ (١) (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً . فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ، وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ وَغَزَى مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ جَمَاعَةٌ ، وَخَالَفَ أُخْرَى . حَتَّى تَخَالَفَ عَلَى بَنِي طَالِبٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ . وَأُنْخَبِرْنَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُونُوا لِيَنْفِرُوا كَافَّةً (فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ) فَأُنْخَبِرُ أَنَّ النَّبِيرَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَنَّ التَّمَقُّقَةَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ .

٩٨٩ - وَكَلِمَاتٌ بِمَا عَدَّ الْفُرُضَ فِي عَظِيمِ الْفَرَائِضِ الَّتِي لَا يَسْمَعُ جَهْلُهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٩٠ - وَهَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ الْفُرُضُ فِيهِ مَقْصُوداً بِهِ قَصْدُ الْكِفَايَةِ فِيمَا يَنْوِبُ ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَن فِيهِ الْكِفَايَةُ خَرَجَ مِنْ تَخْلُفِ عَنهُ مِنَ الْمَأْثِمِ .

٩٩١ - وَلَوْ ضَيَّعَهُ مَعَا خِفَّتْ أَنْ لَا يَخْرُجَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مُطِيقٌ فِيهِ مِنَ الْمَأْثِمِ ، بَلْ لَا أَشْكُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ لِقَوْلِهِ (٢) (إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً) .

٩٩٢ - قَالَ : فَمَا مَعْنَاهَا ؟

(٢) التوبة - ٣٩ .

(١) التوبة - ١٢٢ .

٩٩٣ - قلتُ : الدلالة عليها أن تخلّصتهم عن النفير كافةً لا يسعهم ،
ونفير بعضهم - إذا كانت في نفيره كفاية - يُخْرِجُ مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمُأْتَمِ -
إن شاء الله ، لأنه إذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم « النفير » .

٩٩٤ - قال : ومثلُ ماذا سيوى الجهاد ؟

٩٩٥ - قلتُ : الصلاة على الجنائز ودفنها لا يحلُّ تركها . ولا يجب
على كلِّ مَنْ يَحْضُرُهَا كُتُبُهُمْ حضورها ويُخْرِجُ مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ
الْمُأْتَمِ مَنْ قَامَ بِكُفَايَتِهَا .

٩٩٦ - وهكذا رَدَّ السلام . قال الله (١) (وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ
فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
حَسِيبًا) وقال رسول الله « يُسَلِّمُ الْمُتَأْتِمُ عَلَى الْقَاعِدِ » و « إِذَا سَلَّمَ مِنْ
الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ » وإنما أُرِيدَ بهذا الردُّ - فردُّ القليل جامعٌ لاسم
الردِّ والكفاية فيه مانعٌ لأن يكون الردُّ مُطْلَقًا .

٩٩٧ - ولم ينزل المسلمون على ما وصفتُ . منذ بعث الله نبيّه - فيما
بلغنا - إلى اليوم : يَتَعَقَّبُهُ أَقْلُهُمْ ، ويشهد الجنائز بعضهم ، ويجاهد
ويردُّ السلام بعضهم . ويتخلّف عن ذلك غيرهم ، فيعرفون الفضل لمن
قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ، وردَّ السلام . ولا يُؤْتَمُّونَ من
قصرٍ عن ذلك ، إذا كان بهذا قائمون بكفايته .

باب شهر الواحد

٩٩٨ - فقال لي قائل : احْدُدْ لي أَثْقَلُ ما تقومُ به الحجّة على أهل
العلم ، حتى يثبت عليهم خبرُ الخاصّة .

٩٩٩ - فقلت : أخبر الواحد عن الواحد حتى يُنتهسى به إلى النبي أو من انتهى به إليه دونه .

١٠٠٠ - ولا تقوم الحُجَّةُ بخبر الخاصَّة حتى يجمع أمورا :

١٠٠١ - منها : أن يكون من حَدَّثَ به ثقةٌ في دينه ، معروفًا بالصدق في حديثه ، عاقلًا لما يُحدِّثُ به ، عالما بما يُحيلُ معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يُؤدِّي الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث به على المعنى . لأنه إذا حَدَّثَ به على المعنى ، وهو غير عالم بما يُحيلُ معناه ، لم يَدْرُ لعائِهُ يُحيلُ الحلال إلى الحرام . وإذا أدَّاهُ بحروفه فلم يبقَ وَجْهٌ يُخافُ فيه إِمَّالُهُ الحديث ، حافظاً إن حَدَّثَ به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حَدَّثَ من كتابه . إذا شَرِكَا أهلَ الحفظ في الحديث وافقَ حديثهم ، بريئاً من أن يكون مُدَّكِّسًا . يحدث عن من لَمَّيَ ما لم يسمع منه ، ويحدث عن النبي ما يحدثُ الثقاتُ خلافةً عن النبي .

١٠٠٢ - ويكون هكذا من فوقه ممن حَدَّثَهُ ، حتى يُنتهسى بالحديث موصولاً إلى النبي ، أو إلى من انتهى به إليه دونه . لأن كلَّ واحد منهم مُشَبَّهٌ لمن حَدَّثَهُ ، ومُشَبَّهٌ على من حَدَّثَ عنه ، فلا يُسْتَفْتَى في كلِّ واحدٍ منهم عما وصفتُ .

١٠٠٣ - فقال : فأوضح لي من هذا بشيءٍ لعلِّي أكونُ به أعرفُ مني بهذا ، لخبرتي به ، وقلَّةِ خبرتي بما وصفتُ في الحديث .

١٠٠٤ - فقلتُ له : أتريد أن أُخبرك بشيءٍ يكون هذا قياساً عليه ؟

١٠٠٥ - قال : نعم .

١٠٠٦ - قلت : هذا أصلٌ في نفسه ، فلا يكون قياساً على غيره .
لأن القياسَ أضعف من الأصل .

١٠٠٧ - قال : فليستُ أريدُ أن نجعله قياساً ، ولكن مثله لى على
شيءٍ من الشهادات التي العلم بها عامٌ ؟

١٠٠٨ - قلتُ : قد يخالف الشهادات في أشياء ، ويجامعها في غيرها .

١٠٠٩ - قال : وأين يخالفها ؟

١٠١٠ - قلتُ : أقبلُ في الحديث الواحد والمرأة ، ولا أقبلُ واحداً
منهما وحده في الشهادة .

١٠١١ - وأقبلُ في الحديث « حدثني فلان عن فلان » إذا لم يكن
مُدكِّساً ، ولا أقبلُ في الشهادة إلا « سمعتُ » أو « رأيتُ » أو « أشهدني » .

١٠١٢ - وتختلف الأحاديثُ ، فأخذُ ببعضها ، استدلالاً بكتاب أو
سنة أو إجماع أو قياسٍ ، وهذا لا يؤخذ به في الشهادات هكذا ، ولا يوجدُ
فيها مجال .

١٠١٣ - ثم يكون بشترٌ كلُّهم تجوزُ شهادته ، ولا أقبلُ حديثه ، من
قبيل ما يدخلُ في الحديث من كثرة الإحالة وإزالة بعض ألفاظ المعاني .

١٠١٤ - ثم هو يجامعُ الشهادات في أشياء غير ما وصفتُ .

١٠١٥ - فقال : أمّا ما قلتُ من ألاّ تقبلَ الحديث إلاّ عن ثقةٍ
حافظٍ عالمٍ بما يُحيلُ معنى الحديث ، فكما قلتُ ، فلمَ لم تقبلُ هكذا
في الشهادات ؟

١٠١٦ - فقلتُ : إن إحالة معنى الحديث أنحفى من إحالة معنى
الشهادة ، وبهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة .

١٠١٧ - قال : وهكذا وصفت ، ولكنني أنكرت - إذا كان من يحدث عنه ثقةً فحدثت عن رجل لم تعرف أنت ثقتَه - امتناعك من أن تقلد الثقة ، فتحسن الظنَّ به ، فلا تركه يروى إلا عن ثقةٍ . وإن لم تعرفه أنت ؟!

١٠١٨ - فقلتُ له : رأيت أربعةً نَسَرَّ عدولِ فقهاءٍ شَهِدوا على شهادة شاهدينِ بحقِّ لرجل على رجل ، أكنت قاضياً به ولم يقبلُ لك الأربعة إن الشاهدين عدلان ؟

١٠١٩ - قال : لا ، ولا أقطعُ بشهادتهما شيئاً حتى أعرفَ عدلَهُما .
إما بتعديل الأربعة لهما ، وإما بتعديل غيرهم . أو معرفة مني بعدلَهُما .

١٠٢٠ - فقلتُ له : ولمَ لمْ تَقْبَلَهُمَا على المعنى الذي أمرتني أن أقبلَ عليه الحديث ؟ فتقول : لم يكونوا يشهدوا إلا على من هو أعدلُ عندهم .
١٠٢١ - فقال : قد يشهدون على من هو عدل عندهم . ومن عرفوه ، ولم يعرفوا عدلَه . فلمَّا كان هذا موجوداً في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة مَنْ شَهِدوا عليه حتى يُعدَّ لوه ، أو أعرفَ عدلَه وعدلَ من شَهِدَ عندي على عدلٍ غيره ، ولا أقبلُ تعديلُ شاهدٍ على شاهدٍ عدلٍ الشاهدِ غيره ، ولم أعرفَ عدلَه .

١٠٢٢ - فقلتُ : فالحجة في هذا لك الحجة عليك في ألا تقبل خبرَ الصادق عن مَنْ جهلنا صدقه .

١٠٢٣ - والناس من أن يشهدوا على شهادة من عرفوا عدلَه ، أشدُّ تحفظاً منهم من أن يقبلوا إلا حديث مَنْ عرفوا صحته حديثه .

١٠٢٤ - وذلك : أن الرجل يلقى الرجل ، يرمى عليه سيما الخير ، فيحسن الظنَّ به ، فيقبل حديثه ، ويقبله وهو لا يعرف حاله ، فيذكر أن

رجلا يقال له « فلان » حدثني ، كذا ، إما على وجه يرجو أن يحدث سلم ذلك الحديث ، عند ثقة فيقبله عن الثقة ، وإما أن يحدث به على إنكاره والتعجب منه ، وإما بغفلة في الحديث عنه .

١٠٢٥ - ولا أعلمني لقيت أحدا قط بريا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه .

١٠٢٦ - ففعلت في هذا ما يجب على .

١٠٢٧ - ولم يكن طلبي الدلائل على معرفة صدق من حدثني بأوجب على من طلبي ذلك على معرفة صدق من فوقه ، لأنى أحتاج في كلهم إلى ما أحتاج إليه فيمن لقيت منهم ، لأن كلهم مثبت خبرا عن من فوقه ولمن دونه .

١٠٢٨ - فقال : فما بالك قبيلت ممن لم تعرفه بالتدليس أن يقول « عن » وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه ؟

١٠٢٩ - فقلت له : المسلمون العدول عدول أصحاب الأمر في أنفسهم ، وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم ، ألا ترى أنى إذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم ، وإذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرف حاله ؟ ! ولم تكن معرفتي حالهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته .

١٠٣٠ - وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم ، على الصحة . حتى نستدل من فعلهم بما يخالف ذلك ، فنحترس منهم في الموضع الذى يخالف فعلهم فيه ما يجب عليهم .

١٠٣١ - ولم نعرف بالتدليس ببلدنا ، فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا . إلا حديثا ، فإن منهم من قبيلته عن من أو تركه عليه كان خيرا له .

١٠٣٢ — وكان قولُ الرجلِ « سمعتُ فلانا يقول : سمعتُ فلانا » وقوله « حدثني فلان عن فلان » سواء عندهم ، لا يحدث واحد منهم عن من سبق إلا ما سمع منه . ويمتن عنه بهذه الطريقِ . قَبِلْنَا مِنْهُ « حدثني فلان عن فلان » .

١٠٣٣ — ومن عرفناه دلّس مرّةً فقد أبان لنا عورته في روايته .

١٠٣٤ — وليست تلك العورة بالكذب فنردّها بها حديثه . ولا النصيحة في الصدق ، فنقبَلْ مِنْهُ ما قَبِلْنَا مِنْ أَهْلِ النَّصِيحَةِ فِي الصِّدْقِ .

١٠٣٥ — فقُلْنَا : لا نقبلُ من مُدكِّسٍ حديثًا حتى يقول « حدثني » أو « سمعتُ » .

١٠٣٦ — فقال : قد أراك تقبلُ شهادةً من لا يُقبَلُ حديثه ؟

١٠٣٧ — قال : فقلتُ لِكَبيرِ أمرِ الحديثِ وموقعِهِ من المسلمين ، ولعمري بيِّنٌ .

١٠٣٨ — قال : وما هو ؟

١٠٣٩ — قلت : تكون اللفظةُ تُستركُ من الحديث فتُحيلُ معناه ، أو يُنطَقُ بها بغير لفظه المحدث ، والناطقُ بها غيرُ عامدٍ لإحالة الحديث ، فيحيلُ معناه .

١٠٤٠ — فإذا كان الذي يحملُ الحديثَ يجهلُ هذا المعنى ، كان غيرَ عاقِلٍ للحديث ، فأم نقبلُ حديثه ، إذا كان يحملُ ما لا يعقلُ ، إن كان ممن لا يُؤدّي الحديثَ بحروفه ، وكان يكتسبُ تأديته على معانيه ، وهو لا يعقلُ المعنى .

١٠٤١ — قال : أف يكون عدلا غير مقبول الحديث ؟

١٠٤٢ - قلت : نعم ، إذا كان كما وصفتُ كان هذا وضعَ ظنيةٍ
بشيئةٍ تُردُّ بها حديثه . وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ضئيلاً في نفسه
وبعض أقربيه ، ولعله أن يخبرَ من بُعدٍ أهونَ عليه من أن يشهد بباطل .
ولكن الظنَّ لما دخلتْ عليه تركتْ بها شهادته ، فالظنُّ ممن لا يؤدِّي
الحديثَ بحروفه ولا يعقلُ معانيه . أبينُ منها في الشاهدِ لمن تُردُّ
شهادته فيما هو ظنين فيه بحال .

١٠٤٣ - وقد يُعْتَبَرُ على اليهود فيما شهدوا فيه . فإن استدللنا على
مَن يَلِيهِ نَسْتَبِينُهُ أو حياطةٍ بمجاوزة قصدي للمشهود له : لم نقبل شهادتهم ،
وإن شهدوا في شيء مما يَدِقُّ ويذهبُ فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه ،
لم نقبل شهادتهم . لأنهم لا يعقلون معنى ما شهدوا عليه .

١٠٤٤ - ومن كَثُرَ غلطه من المحدثين ، ولم يكن له أصل كتابٍ
صحيح : لم نقبل حديثه ، كما يكون من أكثَرَ الغلط في الشهادة لم نقبل
شهادته .

١٠٤٥ - وأهل الحديث متباينون .

١٠٤٦ - فمنهم المعروف بعلم الحديث ، بطلبه وسماعه من الأب والعمِّ
وذوي الرَّحِمِ والصدِّيق ، وطول مجالسة أهل التنازع فيه . ومن كان
هكذا كان مقدِّماً في الحفظ ، إن خالفه من يقصِّرُ عنه كان أولى أن يُقبَلَ
حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه .

١٠٤٧ - ويُعْتَبَرُ على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن
الرجل بأن يُسْتَدَلَّ على حفظِ أحدهم بموافقة أهل الحفظ ، وعلى خلاف
حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له .

١٠٤٨ - وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها ، وانقلب

بهذا . ووجوهٍ سواه . تدل على الصدق والحنظل والفاطر . قد بيّناها
في غير هذا الموضوع . وأسأل الله التوفيق .

١٠٤٩ — فقال : فما الحجّةُ لك في قبول خبر الواحد ، وأنت لا تجيز
شهادة واحدٍ وحده ؟ وما حجبتك في أن قيستهُ بالشهادة في أكثر
أمره ، وفرقتَ بينه وبين الشهادة في بعض أمره ؟ .

١٠٥٠ — قال : فقلتُ له : أنت تُعيد ما قد ظننتك قد فرغت منه !
ولم أقيسه بالشهادة ، إنما سألت أن أمثاله لك بشيءٍ تعرفه ، أنت به أخبر
هناك بالحديث ، فثابته لك بذلك الشيء ، لا أني احتجت لأن يكون
قياساً عليه .

١٠٥١ — وتثبيتُ خبر الواحد أقوى من أن احتاج إلى أن أمثاله
بغيره ، بل هو أصلٌ في نفسه .

١٠٥٢ — قال : فكيف يكون الحديث كالشهادة في شيء ، ثم يفارق
بعض معانيها في غيره ؟

١٠٥٣ — فقلتُ له : هو مخالفٌ للشهادة - كما وصفتُ لك - في بعض
أمره ، ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحججة لي فيه
بينةً إن شاء الله .

١٠٥٤ — قال : وكيف ذلك ، وسبيلُ الشهاداتِ سبيلٌ واحدةٌ ؟

١٠٥٥ — قال : فقلتُ : أتعني في بعض أمرها دون بعض ؟ أم
في كلِّ أمرها ؟

١٠٥٦ — قال : بل في كلِّ أمرها .

١٠٥٧ — قلت : فكيف أقلُّ ما تقبلُ على الزنا ؟

١٠٥٨ — قال : أربعةً .

١٠٥٩ - قلتُ : فإن نقضوا واحداً جازماً تهتمُّ ؟

١٠٦٠ - قال : نعم .

١٠٦١ - قلتُ : فكم تقبلُ على القتل والكفر ، وقطع الطريق الذي
تقبَّلُ به كُفَّه ؟

١٠٦٢ - قال : شاهدين .

١٠٦٣ - قلتُ له : كم تقبل على المال ؟

١٠٦٤ - قال : شاهداً وامرأتين .

١٠٦٥ - قلتُ : فكم تقبل في عيوب النساء ؟

١٠٦٦ - قال : امرأة .

١٠٦٧ - قلتُ : ولو لم يُضْمِرُوا شاهدين وشاهداً وامرأتين - لم تجلدهم
كما جلدتْ شهودنا ؟

١٠٦٨ - قال : نعم .

١٠٦٩ - قلتُ : أفترأها مجتمعة .

١٠٧٠ - قال : نعم ، في أن أقبلَها متفرقةً في عددِها . وفي أن
لا يُجَاهِدَ إلاَّ شاهدُ الزنا .

١٠٧١ - قلتُ له : فإو قُلتُ لك هذا في خبر الواحد ، وهو مجاميعٌ
للسهادة في أن أقبله ، ومفارق لها في عددِه - هل كانت لك حجةٌ إلاَّ
كهيّ عليك ؟!

١٠٧٢ - قال : فإِنما قلتُ بالخلاف بين عدد الشهادات خبراً واستدلالاً .

١٠٧٣ - قلتُ : وكذلك قلتُ في قبول خبر الواحد خبراً واستدلالاً .

١٠٧٤ — وقلتُ : أرأيتَ شهادةَ النساءِ في الولادة ، لمَ أجزتَها
ولا تُبجِزُها في درهمٍ ؟

١٠٧٥ — قال : اتَّبَعَا .

١٠٧٦ — قلتُ : فإن قيلَ لك : لم يُذكَرْ في القرآنِ أَقْبَلُ من شَاهِدٍ

وامرأتينِ ؟